مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (١٠)

العلاقة بين المدني و العسكري في الولايات المتحدة الامريكية

ا.م.د دينا هاتف مكي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

المستلخص

غالبا ما تثيرالعلاقات المدنية العسكرية اهتمام الباحثين وبالذات في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تعد احدى اهم الديمقراطيات الحديثة فتناولها الباحثون بالعرض و التحليل نظرا لامتلاك الدولة مؤسسة عسكرية تعد واحدة من اقوى المؤسسات العسكرية في العالم ـ ان لم تكن اقواها ـ والتي ممكن ان تهدد السلطة المدنية و تستولي عليها الا ان هذا لم يحدث و ظل العسكر تابعين وغير مهيمنين وهو ما نحاول توضيحه .وقد اعتمد البحث اهم من كتب من الامريكان في الموضوع وهم سي رايت ميلز و صموئيل هنتغتون الاول الذي تخوف من صعود العسكر وانتمائهم الى نخبة القوة ومحاولتهم السيطرة ، اما الثاني فيعتقد ان العسكر لن يتجاوزوا وسيظلون تابعين للمدنيين نظرا لوجود المهنية العسكرية التي تمنعهم من التجاوز طالما احترم المدنيون مهنيتهم و لم يتجاوزوا عليها ،لكن الواقع السياسي تغير وهناك مواقف يحصل فيها صدام بين الطرفين فاي منهما ستكون له الغلبة ومن له اليد العليا في الدولة هو ما نحاول بحثه .

Abstract

Usually the civilian- military relations rise the concern of researchers especially when it is related to a state like USA which is considered one of the most important democracies in the modern world ,so they tried hardly to analyze it .The USA has a military institution that is considered one of strongest military institutions in the world, if not the strongest, and this might drive it to threaten the civilian authority and takeover it ,but this didn't happen and the military continued to be subordinate to the civilian .The research has depended on the thoughts of two of the most important American researchers : C .Wright Mills and Samuel P. Huntington .The first was afraid of the rising authority of the military and their entrance to the power elite ,and the second thought that their professionalism would prevent them from surpassing the civilian authority as long as the latter respect this professionalism .But the political situation has changed in USA and there are times when there would be a clash between them ,so who is going to have the upper hand ,this what we are trying to discuss here.

المقدمة

غالبا ما تثيرالعلاقات المدنية العسكرية اهتمام الباحثين وبالذات في دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تعد احدى اهم الديمقراطيات الحديثة فتناولها الباحثون بالعرض والتحليل نظرا لامتلاك الدولة مؤسسة عسكرية تعد واحدة من اقوى المؤسسات العسكرية في العالم ـ ان لم تكن اقواها ـ والتي ممكن ان تهدد السلطة المدنية وتستولي عليها الا ان هذا لم يحدث وظل العسكر تابعين غير مهيمنين وهو ما نحاول توضيحه .فقد سعت الدراسة لاستعراض العلاقات المدنية ـ العسكرية واعتمدت اهم من كتب من الامريكان في الموضوع وهم سي رايت ميلز و صموئيل هنتغتون الاول الذي تخوف من صعود العسكر وانتمائهم الى نخبة القوة ومحاولتهم السيطرة ،اما الثاني فيعتقد ان العسكر لن يتجاوزوا وسيظلون تابعين للمدنيين نظراً لوجود المهنية العسكرية التي تمنعهم من التجاوز طالما احترم المدنيون مهنيتهم و لم يتجاوزوا عليها .

وتقوم اشكالية الدراسة على فكرة ان العلاقات العسكرية المدنية ـ الامريكية تطورت بمرور الزمن وتغير الظروف وتغير الواقع الدولي فما كان قائما قبل قرن لم يعد كذلك وتطورت الحياة السياسية بشكل كبير بحيث اضحت هناك ادوار تمارسها المؤسسة العسكرية ضرورية لا بل انه يتم المطالبة بها من قبل المدنيين نظرا لعدم قدرتهم على مواجهتها بمفردهم ،لكن هذا لا يمنع من وجود المنافسة بين العسكري والمدني ومحاولة كل منهما التمتع بامتيازات تدعم موقفه على صعيد الدولة فكل منهم جزء من نخبة القوة الموجودة وهناك مواقف يحصل فيها صدام بين الطرفين فاي منهما ستكون له الغلبة ،فالمدني يرغب بان يكون هو صاحب الكلمة الاخيرة والعسكري يرى فيها خطر يهدد الدولة و يهدد العسكر ويهدد طبيعة العلاقات مع المدني ،فاي منهما صاحب اليد العليا .

تقوم فرضية الدراسة على ان لكل من المدني و العسكري دور محدد في السياسة الامريكية ، فالمدني يقود و يرسم السياسة والعسكري ينفذ ما يطلب منه ، و سيظل توزيع الادوار قائما كما هو حتى مع زيادة الدور الذي يمارسه العسكر في السياسة وتدخلهم فيها .

اهمية الدراسة: تحاول الدراسة الاجابة على الاسئلة التالية

اولا : من هو العسكري الامريكي و من هو المدني الامريكي و كيف يفكر كل منهما وما هي رؤيته للاخر وللسياسة و العالم ؟

ثانيا : من الذي يسيطر على السياسة في الولايات المتحدة و بالتالي يتمكن من السيطرة على العسكر و توجيههم ، الرئيس المناط بقيادة البلاد والقائد الاعلى للقوات المسلحة ام الكونغرس الذي يمتلك سلطات تشريعية وتحقيقية قد تؤثر في عمل العسكر، وما هي طبيعة العلاقة بينهما فيما يتعلق بالعسكر هل هي تعاونية ام تنافسية ؟

ثالثا : هل ان تواجد العسكر في السلطة التنفيذية سواء في وزارة الدفاع او مجلس الامن القومي او الوكالات المختلفة يعطيهم سلطة اكبر تنافس السلطة المدنية ؟

رابعا:هل ان تغلغل العسكر في الحياة المدنية سواء في المؤسسات الاقتصادية وشراكتهم معها اوتغلغلهم في المؤسسات العلمية او حتى على صعيد المجتمع يعطيهم دورا اكبر من المدنيين ام دورا موازيا لهم في السياسة؟

خامسا : كيف يتعامل العسكر مع السلطة المدنية ممثلة بالرئيس والكونغرس هل يخضعون لها وكيف، و ماذا يكون الحال عند حدوث تدخل مدني في الشؤون العسكرية والقرارت العسكرية كيف يتصرف العسكر عندها؟

سادسا : اذا زاد التدخل العسكري في السياسة ماذا سيكون موقف السلطة المدنية ، ولماذا هناك رفض لاستخدام الجيش في الداخل ، واذا حصل خلاف بين العسكري و المدني ماذا ستكون النتيجة وكيف يتصرف كل منهما، وهل يحتاج المدني الى العسكري في الحياة المدنية نفسها .؟

المنهجية:

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي لتناول واقع العلاقات المدنية – العسكرية كما هي عليه في الولايات المتحدة ، كما تم اللجوء الى المنهج التاريخي في تغطية الاحداث، ويضاف لهما المنهج التحليلي للوصول الى الدور الحقيقي لكل من المدني والعسكري في الحياة السياسية الامريكية .

مدخل

تحتاج الدول الى القوة العسكرية من اجل حماية نفسها ضد اي تهديد خارجي، والتي يفترض ان تظل خاضعة لسيطرة السلطة المدنية و تعمل وفق توجهاتها ،فالامن هو الهاجس الذي يدفع الجميع لتاسيس قوة عسكرية ،لكن هذه القوة العسكرية قد تؤثر في السلطة المدنية او تحل محلها،ويعود هذا الى نمط العلاقات بين الطرفين.والامم التي تطور نمط متوازن من العلاقات المدنية العسكرية لديها افضلية في البحث عن الامن ،اذ تجد الاجوبة الصحيحة لقضايا ادارة السياسة العسكرية،اما التي تفشل في تحقيق هذا التوازن تشتت مصادرها وتدخل في مخاطر غير محسوبة.(١)

من البديهي انه كما تحتاج الدولة الى ساسة اكفاء تحتاج الى مؤسسة عسكرية كفوءة ، وان تكون الدولة قوية عسكريا امر مهم فهذا يحدد المكانة السياسية للدولة ، و تظهر قوة العسكر وتاثيرهم وقت الحرب كما في وقت السلم، اذ لايمكن الاستغناء عن دورهم اثناء الخطر الذي يهدد الامة ،ولا تصبح الدولة قوة عظمى ما لم تمتلك مؤسسة عسكرية قوية وموارد هائلة تؤهلها لان تكون مؤثرة وحاسمة في اي حرب و بالذات حرب عظمى. وفي نفس الوقت لا يمتلك الدبلوماسي ان يتحدث بفعالية وقوة مالم تكن هناك قوة عسكرية تدعم قوته ، ومن هنا فان مكانة العسكر مهمة حالها حال المدنيين .(٢)

ولابد للجيش ان يكون قوي كفاية من اجل ان ينتصر في الحروب التي يخوضها .و كما ان على الجيش ان يحمي الدولة من اعدائها يجب ان يكون كبير بما فيه الكفاية للحماية ضد التهديدات ،وعليه ان يسير شؤونه بطريقة بحيث لا يدمر المجتمع الذي يفترض به حمايته ،لذا يجب ان الجيش يخضع للسلطة السياسية للدولة .(٣)

(1) Samuel P.Huntington.The soldier and the state the theory of politics and civil military relations,The Belknap press of Harvard University Press ,15thedition,2000,USA, P.

(2) C.WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf , THE POWER ELITE , Oxford University Press ,USA,2000, P.80.

(3) Gerhard Kümmel. The Military and its Civilian Environment: Reflections on a Theory of Civil-Military Relations, Connections , Vol. 1, No. 4 (December 2002), pp. 82-63,Published by: Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes, https://www.jstor.org/stable/26322967/10.2307 P.68

المبحث الاول
تعريف بالمدني والعسكري في الولايات المتحدة الامريكية

يمكن ان نعزو السلم الداخلي في اي دولة في العصر الحديث الى احتكار الدولة لاستخدام العنف ،ولكن ما الذي يدفع مؤسسة متميزة مثل الجيش الى الخضوع للسلطة الحاكمة و الا تذهب للسيطرة على الحكم بنفسها . لمدة طويلة ظلت احد اسباب عدم استيلاء الجيش على السلطة المدنية تكمن في طبيعة القيادة العسكرية فغالبا ما كان الضباط ياتون من ابناء الطبقة المدنية الحاكمة الذين يبحثون عن المجد و العظمة و الترقي الناجم عن انتمائهم للجيش و الشرف في هذا الانتماء الذي لا يتحقق من سلطة مدنية ، اذ انهم ينظرون نظرة سلبية الى السياسة بعدها لعبة سيئة غير مؤكدة و ان القائمين عليها غير مؤهلين لمواجهة هذا العالم .[٤]لكن اختلف الامر بعد ذلك فاخذوا يشاركون في السياسة لاسباب كثيرة منها تغير دور الدولة والواقع الدولي الى اوضاع جديدة تطلبت مشاركة العسكري في كثير من الامور السياسية في الولايات المتحدة الامريكية وتداخلت النخبة فيها بشكل كبير بين عسكري ومدني فلا بد من معرفة كل منهما.

المطلب الاول ـ السياسي الامريكي

المعنى العام للسياسي هو الرجل الذي يمارس دور بشكل منتظم في المؤسسات السياسية و يرى فيه انه احد نشاطاته الاساسية ، و بما انه يوجد نوعين من المؤسسات السياسية ـ بيروقراطية و حزبية ـ في الولايات المتحدة يوجد نوعين اساسيين من الساسة: السياسي الحزبي الذي يعمل ضمن التنظيم السياسي ، فهو رجل الحزب ، و السياسي البيروقراطي المحترف الذي يمضي مهنته في الاماكن الادارية للحكومة و الذي يصبح سياسي الى حد انه يرتقي فوق روتين الخدمة المدنية الى مستويات صنع السياسة .

يمثل كل من السياسي الحزبي والسياسي البيروقراطي محترفي او مهنيي الحكومة المعاصرة، بمعنى ان مهنهم تتكون داخل المجال السياسي .لكن ليس كل الرجال في السياسة هم ساسة محترفين بالمعنى الحزبي او بالمعنى البيروقراطي فقط،اذ يوجدايضا الغريب عن السياسة في قمة الهرم السياسي .والغريب عن السياسة هو الرجل الذي امضى الجزء الاكبر من حياته العملية خارج التنظيمات السياسية الجادة ، والذي ادخل اليها او شق طريقه اليها بالقوة و الذي يذهب و ياتي في النظام السياسي، وقد شُكل وظيفيا عن طريق الخبرة غير السياسية و قد صُنعت وظيفته وعلاقاته في دوائر اخرى غير سياسية ، اذ تم انشاؤه في مجالات مؤسساتية اخرى .و يعده محترفو السياسة ممثل او وكيل ضمن الحكومة لجماعة مصلحة او جماعة غير حكومية .ويكون الغريب عن السياسة عادة محصور ضمن حدود الحزب الجمهوري .في ظل الديمقراطيين سيكون في مرحلة صنع يسعى لان يكون مقبولا لرؤساء القابضات ، في حين في ظل الجمهوريين عادة يكون رجل مقبول اصلا ولذلك اكثر ثقة بنفسه و كيف ان قراراته سوف تفسر

(4) C. WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf,op,cit, pP.155-153

من قبل هؤلاء المهمين .[٥]ويمكن ان نعد الرئيس دونالد ترامب من الغرباء عن السياسة في حين بايدن و كلنتون و اوباما ليسوا بالغرباء فهم ساسة حزبيون و بيروقراطيون في ان واحد.

المطلب الثاني ـ العسكري الامريكي

يختار العالم العسكري المجندين ويكسر القيم التي سبق ان كونوها و يعزلهم عن المجتمع المدني و يختار مهنهم و اماكن عملهم خلال حياتهم .في هذه المهن تحديد المهام يكون ضمن تشابه المهارات و القيم ، كما ان المركز العالي ليس مجرد عمل او قمة المهنة و انما طريقة شاملة للحياة تتطور في ظل نظام شامل للانضباط .يغرق العسكري في او تكتنفه الهرميات البيروقراطية التي يعيش في ظلها و منها يستقي شخصيته و صورته عن ذاته. فهو كمخلوق اجتماعي كان لفترة قريبة معزول عن مجالات الحياة الاخرى ، و كناتج ثقافي لنظام تعليم مغلق مع تجربته ذاتها المسيطر عليها برموز و تراتبية الاعمال فقد تمت صياغته وفق نمط موحد بشكل كبير .و العسكريون ذوي الرتب العليا يشبه احدهم الاخر من الداخل و الخارج ، خارجيا لهم قناع كانه وجه بتعابير نمطية متطابقة مع عين ثابتة ووجه غير معبر دائما .وداخليا نتيجة النظام والانضباط الذي عاشوا في ظله هم متشابهون في رد الفعل والتطلع فهم يمتلكون «عقلية عسكرية» وهي ناتجة عن تدريب بيروقراطي خاص ،ونتيجة لنظام انتقاء رسمي ونشاطات وتجارب وصداقات مشتركة كلها ضمن نظام روتيني متماثل .و تشير الى حقيقة الانضباط ـ و الذي يعني خضوع دائم و نمطي ضمن سلسلة القيادة .[٦]

وبالنظر الى النشاة العسكرية التي تختلف عن المدنية من حيث الحدة و الصرامة سواء في ويست بوينت او في الاكاديمية للمحترفين و حتى في المستويات الدنيا ، فالتدريب العسكري يسعى لكسر او تغيير القيم و المفاهيم المدنية التي سبق ان نشا عليها الفرد وغرس اخرى جديدة فيه ، اذ ياخذ بفقدان هويته القديمة كي يستطيع التعايش مع دوره الجديد كعسكري و مدرك لنفسه في هذا الدور، فهو ينعزل عن حياته المدنية القديمة وياخذ بنمط قيم جديدة للتواءم والتعايش بنجاح مع الواقع العسكري ويقبل بوجهة النظر والتطلعات العسكرية وان يحقق النجاح بفخر ضمن التدرجية الهرمية وفق الشروط العسكرية، وهنا يعتمد تقديره لذاته من الثناء الذي يحصل عليه من نظرائه و من هم اعلى رتبة منه في سلسلة القيادة .و يتم التوضيح له بان دوره العسكري ـ ضمن عالمه ـ احد الدوائر العليا في الدولة ،و يطلب منه ان يتصرف وفقا لهذا العالم بان يصاحب الافضل والاعلى وليس الادنى وان يشعر بانه يمتلك ثقة بنفسه كعضو مخلص في تنظيم متفوق..فويست بوينت و انابوليس هي نقاط بدء للعسكر ، ومعظم الجنرالات الكباروالادميرالات هم من ويست بوينت او الاكاديمية و بالتاكيد يشعرون بذلك .فبدون هذا الشعور كطبقة فيما بينهم فان مؤسسات اختيار الشخصية و بناء الشخصية هذه

(5) Ibid , pP.199,200
(6) Ibid , p172

ستكون فاشلة .الشعور الطبقي للجيش هو سمة اساسية لهيئات الضباط المحترفين فعلا الذين حلوا محل نظام المليشيات القديم.[٧]

المطلب الثالث ـ العقلية العسكرية و العقلية المدنية الامريكية وموقف كل منهما من الاخرى

اولا ـ العقل المدني الامريكي:

يرى ان تحقيق الامن القومي يتطلب زيادة السيطرة المدنية الى اقصى حد و كذلك زيادة المهنية العسكرية والتي تؤخرها معوقات مؤسساتية و ايديولوجية .وان المؤسسات المدنية الامريكية ليبرالية بطبيعتها و لايوجد صراع حقيقي بينها و بين المؤسسات العسكرية المحترفة طالما التزم كل منهما بمجاله .المشكلة الحقيقية كانت ايديولوجية في موقف العقل الامريكي الذي سعى لفرض الحلول الليبرالية في الشؤون العسكرية و كذلك في الحياة المدنية .شكل هذا الميل التهديد الداخلي الاكبر للامن العسكري الامريكي ،طالما استمر الوضع الدولي غير مستقرا، سيعتمد الامن على قابلية الولايات المتحدة لتطوير مجال فكري اكثر تفضيلا لوجود الاحترافية العسكرية و تحقيق السيطرة المدنية[٨].

يرى المدني غرضين من وجود الجيش ،الاول لاراحة الناس من اعباء التهديدات الخارجية لرفاههم والا سيتم استهلاك طاقاتهم في صراع سلبي بحت ضد الاخطار. والثاني لايقاف الحرب بالسرعة الممكنة من اجل منع مزيد من الدمار و للسماح للصراعات ان تحل سلميا .يتضمن الغرض الاول ان يدام جيش متقدم تكنولوجيا من قبل اقتصاد يولد ثروة كافية للدفع مقابل الاسلحة المتطورة على انواعها . والغرض الثاني يقبل ان الصراعات تحدث بين الدول بدرجات مختلفة، ولذلك لابد من طرق ذكية لحل النزاعات ،فعندما تنشا الصراعات من الضروري حلها باقل قدر ممكن من القوة و منع التصعيد الذي يؤدي الى تدمير متبادل[٩].

ثانيا ـ العقل العسكري الامريكي:

يقترح هنتغتون ان العقلية العسكرية واقعية في المفهوم تنظر الى العالم في ضوء المنافسة على القوة ،وترى الشخصية العسكرية العالم كمجال صراعي و تنافسي صفري على القوة .والعسكريون الذين لا يوجد لديهم عدو خارجي يخترعون واحدا ـ حتى من بين انفسهم او من بين الهيئات والمؤسسات ،ويقود هذا الميل الى المنافسة ضمن الصنوف و كذلك الصراع مع تنظيمات شريكة[١٠].

(7) Ibid , pP.170,171

(8) Samuel P.Huntington,op,cit, pP.456,457

(9) Donald S. Travis, Pursuing Civilian Control Over the Military, Armed Forces & Society,15-1, http://journals.sagepub.com/home/afs ,p.3 June 2018, https://us.sagepub.com/en-us/journals-permissions و https://doi.org/0095327/10.1177X18781539

(10) Dayne E. Nix . AMERICAN CIVIL-MILITARY RELATIONS: Samuel P. Huntington and the Political Dimensions of Military Professionalism, Naval War College Review , Vol. 65, No. 2 (Spring 2012), pp. 104-88, U.S. Naval War College Press, https://www.jstor.org/stable/26397288/10.2307 ,P.98

يكمن تفرد العقلية العسكرية في السمات او النوعية العقلية التي تشكل شخصية عسكرية، فالعقل العسكري منضبط ، صارم ، منطقي و علمي ،هو ليس مرن و لا متسامح ، ولا عاطفي ولا حدسي ،و الاداء المستمر للوظيفة العسكرية يؤدي الى ظهور هذه السمات(١١).

يفترض وجود المهنة العسكرية وجود مصالح انسانية متصارعة و استخدام العنف لتحقيق هذه المصالح. نتيجة لذلك ترى الاخلاق العسكرية الصراع كنمط كوني خلال الطبيعة وترى العنف متاصلا بشكل دائم في الطبيعة الانسانية سيكولوجيا وبايولوجيا .وبالمقارنة بين الخير و الشر في الانسان ، تؤكد الاخلاق العسكرية على الشر وان الانسان انانـي تدفعه الرغبة للقوة و الثروة و الامن . والعقل الانساني بحكم الطبيعة احادي الاتجاه ومحدود .وبين القوة و الضعف في الانسان تؤكد الاخلاق العسكرية على الضعف .تؤدي انانية الانسان الى الصراع ،لكن ضعف الانسان يجعل الصراع الناجح يعتمد على التنظيم والانضباط والقيادة .وكما يقول كلاوتزفز كل الحروب تفترض مسبقا ضعف الانسان و توجه ضد ذلك الامر .لا احد يدرك اكثر من الجندي المحترف ان الانسان العادي ليس ببطل .وتنظم المهنة العسكرية الرجال من اجل تجاوز فشلهم و مخاوفهم المتجذرة فيهم .ويجعل عدم التاكد و الحظ المتضمنان في سير الحرب و صعوبة التنبا بتحركات العدو من العسكري متشكك من مدى بعد نظر الانسان و السيطرة. و بين المنطق و اللاعقلانية لدى الانسان تؤكد الاخلاق العسكرية محدودية المنطق .افضل مخططات الانسان يتم احباطها بواسطة الاختلافات الموجودة في الحقيقة .فالحرب هي ميدان عدم التاكد ،والانسان هو نفسه في كل الاوقات والاماكن، فالطبيعة الانسانية كونية و لا تتغير ،لذا فوجهة نظر العسكر في الطبيعة الانسانية متشائمة ،الانسان لديه عناصر القوة و الخير والمنطق لكنه ايضا شرير وضعيف وغير عقلاني ، فهو انسان هوبز(١٢).

ويرى العسكري ان الحرب لا يجب اللجوء لها الا عندما تكون الملجا الاخير وفقط عندما يكون الناتج واقع مؤكد ، فالعسكري نادرا ما يفضل الحرب ،و سيجادل دائما ان خطر الحرب يتطلب مزيد من التسلح ، و في نفس الوقت المزيد من التسلح يجعل الحرب عملية او مرغوبة . غالبا يفضل الاستعداد لكنه لا يشعر ابدا بانه مستعد ،لذلك يشارك العسكري المحترف بصوت حذر ومحافظ ومقيد في تشكيل سياسة الدولة ،وهذا كان دوره النمطي في معظم الدول، هو خائف من الحرب ، ويريد الاستعداد لها لكنه غير راغب ابدا بخوضها(١٣).

فهم اي العسكر يرون ان الشعوب و الساسة و الراي العام والحكومات هي التي تبدا الحروب، لكن الجيش هو الذي يحاربها .انهم الفلاسفة المدنيون والصحافيين والاكاديميين و ليس الجنود هم الذين يمجدون الحروب لذا القوة العسكرية لا تسبب الحروب. والدولة التي ترغب بالسلم يجب ان تكون مجهزة عسكريا بشكل جيدا من اجل تحقيق رغبتها، والدول الضعيفة تشجع بمهاجمتها .يميل الساسة المدنيون لمغازلة التفضيل الشعبي عن

(11) Samuel P.Huntington,op,cit,pP.59,60
(12) Ibid ,pP.62,63
(13) Ibid ,P.69

طريق الحد من ميزانية التسلح وفي نفس الوقت يتبعون سياسة خارجية مغامرة.يرفض العسكري كلا الاتجاهين .اذ تضع الاخلاق العسكرية تمييز حاد بين القوة العسكرية والاعتداء ،وبين الدولة العسكرية والدولة المحبة للحرب.تمثل الاولى الفضائل العسكرية في السلطة التراتبية : الانضباط ، الهرمية ، التقييد ، الصمود . وتتميز الثانية بالاثارة العنيفة وغير المسؤولة ،و الحماسية ،وحب العنف والمجد والمغامرة .بالنسبة للعسكري المحترف المعتاد على الحرب هذا النوع من العقلية لديه قبول قليل لها ،مؤمنا بحتمية الحرب الا انه يرفع اعلى الاصوات الرافضة للدخول الفوري فيها[١٤].

ثالثا ـ اختلاف النظرة المدنية الى العسكر عبر الزمن في الولايات المتحدة

كانت الولايات المتحدة محظوظة كدولة بنشاتها بعيدا عن الدول الغربية وصراعاتها لذا كانت قادرة على ادامة حكومة مدنية تخضع الطموحات العسكرية في الهيمنة. ونتيجة لموقعها الجغرافي و جيرانها الضعفاء لم تكن بحاجة الى جيش كبير لحماية نفسها. وساعد مبدأ مونرو في زيادة حماية امريكا التي ساعدت الدول الاوربية في الحرب العالمية الاولى ولم يلعب الجيش دور في الحياة السياسية وكانت الهيمنة للمدنيين. وكان اهتمام الشعب الامريكي منصب على تحقيق الثروة الفردية، فلم يهتموا بتقديم الدعم لمجموعة افراد «ينظر اليهم اقتصاديا بعدهم طفيليات «.فالشعب الامريكي الذي يعشق الحرية و المبادرة الفردية لن يدعم مجموعة من الجنود الذين ينظر اليهم على انهم يستخدمون في دعم الحكومات الاقل حرية .لذا كان للقوى الاقتصادية و المناخ السياسي دورهما في التقليل من قيمة العسكر في اعين المدنيين اذ كان ينظر اليهم على انهم عبء بشكل دائم وان كان ضروريا .واختلف دور العسكرفي القرن العشرين ،واصبحت الرتب العليا من العسكريين مقبولة من قبل الاعضاء الاخرين للنخبة من السياسيين و الاقتصاديين و كذلك من قطاع واسع من العامة ،فمنذ اوائل الاربعينات تحول عداء الكونغرس التقليدي للجيش الى شيء من التملق الودود و شديد الثقة، فقد تعاون الكونغرس وقت الحرب بشكل دائم و تقريبا بدون سؤال مع مقترحات و طلبات رئيس الاركان [١٥]،ومع زيادة دور الجيش لابد من توضيح من يمثل السيطرة المدنية والسيطرة العسكرية وحدود كل منها

(14) Ibid , P.70
(15) C. WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf,op,cit, Pp.155,156,180,181

المبحث الثاني
السيطرة المدنية والسيطرة العسكرية في الولايات المتحدة

المطلب الاول: السيطرة المدنية:

اراد الامريكان من خلال وضع الدستور وضع اسس السيطرة المدنية ،لكن اوجه الدستور الموضوعة لتاسيس سيطرة مدنية هي نفسها التي تجعل من تحقيقها امر صعب. ستزداد السيطرة المدنية اذا كان العسكر محدودين في نطاقهم و يوضعون في موقع خاضع في هرم السلطة المؤدي لراس تنفيذي فردي. الفقرات التي تخص العسكر في الدستور تؤدي الى نتيجة معاكسة ،فهي تقسم المسؤولية المدنية عن الشؤون العسكرية وتعزز الوصول المباشر للسلطات العسكرية الى اعلى مستويات الحكومة [١٦]، اي تعطي العسكر مجال واسع للحركة ، وتتمثل السيطرة المدنية في السلطتين التنفيذية و التشريعية

اولا – السلطة التنفيذية وتتمثل في الرئيس الامريكي وسلطاته:

الرئيس وفقا للدستور هو القائد العام للقوات المسلحة لكن هذه السلطات تعطى في شكل منصب وليس في شكل وظيفة ، فالرئيس لم يعط وظيفة قيادة الجيش او البحرية وانما اعطي منصب القائد العام وهذا الاختلاف في الصيغة ذو اهمية كبيرة .بتعريف السلطة الرئاسية كمنصب ترك المشرعون اختصاصاته ووظائفه غير معرفة بشكل واضح .لكن سلطات القائد العام تتسع لتصل الى قيادة حرب و تضيق لتكون بقيادة الجيش ،وتستثني بالتاكيد كل السلطات المعطاة للكونغرس اوالدولة ،و قد تشمل كل السلطات العسكرية البحتة ، لكن هل يمتلك المنصب سلطات غير عسكرية كذلك ؟ اثار الامر وجهات نظر متضاربة حوله .فقد اعلنت المحكمة العليا سنة ١٨٥٠ ان واجب و سلطات الرئيس كقائد اعلى للجيش هي عسكرية بحتة ،ونظرا لكونها عسكرية بحتة فانها لاتعطي الا القليل من السلطة للمنصب الرئاسي ،ونظرا لكونها منصب و ليس وظيفة اعطت الرئيس الفرصة لزيادة سلطته على حساب الكونغرس ،الامر الذي زاد من الصراع بين المؤسستين ومن ثم اضعف السيطرة المدنية نتيجة امكانية جر القادة العسكريين الى مثل هذا الجدل السياسي[١٧].

احد المهام الاساسية لفقرة القائد العام كانت تبرير لممارسة سلطات رئاسية واسعة في اوقات الطوارىء الوطنية .الوظيفة الاساسية الثانية كانت لتعقيد تحقيق السيطرة المدنية في السلطة التنفيذية . وكما ان فصل السلطات دعوة قائمة لقادة الجيش لتجاوز الرئيس و الذهاب مباشرة الى الكونغرس ،فان فقرة القائد العام هي دعوة قائمة لتجاوز الوزارة المدنية ـ وزارةالدفاع ـ و الذهاب مباشرة الى الرئيس. فقرة القائد العام ،هي مثال مهم لقيام واضعي الدستور بالدمج بين الوظائف السياسية والعسكرية اذ ان نفس التفكير الذي سمح لهم بتخيل سيناتورات يصبحون جنرالات وقت الحرب سمح لهم بان يقبلوا

(16) Samuel P.Huntington,op,cit, P.163
(17) ibid pP.178,179

رئيس مدني يكون قائد عام للجيش[١٨].

ثانيا ـ السلطة التشريعية (الكونغرس)

لدى الجيش سيدين مدنيين و لهذا تبعاته على العلاقات المدنية العسكرية التي يجب ان يفهمها الضباط . مثلا بينما يسيطرالرئيس و وزير الدفاع على الجيش عندما يتعلق الامر باستخدام القوة وبضمنها استراتيجية و قواعد الاشتباك ، يسيطر الكونغرس مباشرة على الجيش فيما يخص حجم القوة و التجهيز والتنظيم ، و بشكل غير مباشر فيما يخص العقيدة و الملاك.[١٩]

اثر الكونغرس :في المجال السياسي ، كان الكونغرس المصدر الاساس للتاثير في شؤون الجيش . بالرغم من ان السياسة الخارجية واستخدام القوة كانت بشكل اساس تحت نفوذ الفرع التنفيذي متمثلا بالبيت الابيض و وزارة الدفاع ،فان للكونغرس قوة السلطة في تمويل برامج الجيش والاشراف الحكومي فيما يتعلق بالجيش وسياسة الدفاع. يضاف لذلك ان القضايا في الشؤون العسكرية هي تحت سلطة لجان القوات المسلحة في غرفتي الكونغرس . معظم اعضاء اللجنتين لديهم خبرة في الخدمة العسكرية و ياتون من مواقع مرتبطة بشكل وثيق مع الجيش .تضمن صفات اعضاء هذه اللجان تمثيل للمصالح الاقليمية ووضع الخدمة العسكرية . فعندما يقدم وزير الدفاع و رئيس الاركان المشتركة استراتيجيات الجيش القومية الى الكونغرس ، تقدم الاستراتيجيات الى لجان كلتا الغرفتين ـ لجنة القوات المسلحة لمجلس النواب و لجنة القوات المسلحة للشيوخ .وفي التعامل مع القضايا اللوجستية المتعلقة بالدفاع في الكونغرس فان اللجنتين تمتلكان تاثير هائل في القضايا المتعلقة بالجيش[٢٠].

ويعرّف كل من الرئيس و الكونغرس السيطرة المدنية من خلال سلطته : العلاقة بين الكونغرس و الرئيس في الولايات المتحدة تمثل هذا الامر ،فالرئيس التنفيذي يعرّف السيطرة المدنية او يساوي بينها وبين السيطرة الرئاسية لان الكونغرس كبير وغير منظم بحيث يستطيع السيطرة على القوات المسلحة بفعالية .ويعرّف الكونغرس من جهة اخرى السيطرة المدنية بسيطرة الكونغرس لان الكونغرس اقرب الى الشعب من الرئيس الذي يميل لان يكون اسير مستشاره العسكري ، فكل منهما يهتم بتوزيع السلطة المدنية بين التنفيذية و التشريعية و ليس بين المدنيين و بين القوات المسلحة [٢١].

---

(18) Ibid, P.184

(19) Mackubin Thomas Owen. WHAT MILITARY OFFICERS NEED TO KNOW ABOUT CIVIL-MILITARY RELATIONS, Naval War College Review , Vol. 65, No. 2 (Spring 2012), pp. 87-67, U.S. Naval War College Press, https://www.jstor.org/stable/26397287/10.2307 , P.71

(20) Kee Hyun Ahn and S.J.D. Beom Chul Shin. and S.J.D. Beom Chul Shin, Military Transformation and Militarism,in : F35- JSF and Military Transformation: American Militarism during the Post-Cold War Era, Asan Institute for Policy Studies (2019),pp.14,15, https://www.jstor.org/stable/resrep20918.6

(21) Samuel P.Huntington.,op,cit,P.81

ثالثا ـ العلاقات داخل السلطة المدنية فيما يخص الشؤون العسكرية

في تاريخ الولايات المتحدة هناك عدة تقلبات في تفوق الرئاسة او الكونغرس سياسيا، فكان تفوق الكونغرس مثلا واضحا خلال الثلث الاخير من القرن ١٩ ، ولكن في الثلث الاوسط من القرن العشرين اصبحت الرئاسة التنفيذية ووسائل القوة المتزايدة المتاحة لها هي اكبر منها في اي وقت سابق و ليس هناك من مؤشر على تناقصها .ويعني تفوق السلطة التنفيذية انتقال التشريعية الى المستويات الوسطى للقوة السياسية و تعني تراجع الساسة المحترفين ، لان المكان الاساسي لساسة الحزب هو السلطة التشريعية . و هذا مؤشر اساسي على انهيار مجتمع التوازن القديم ،لان السياسي ، كمتخصص في الموازنة ووسيط للضغوطات المتصارعة، هو الذي يضبط الموازنات ويصل الى تسويات وتديم التوازن الكبير. السياسي افضل من يرضي مصالح متنوعة او يصدها يمكن ان يربح السلطة او يمسك بها. لكن الان السياسي المحترف لمجتمع التوازن القديم نزل الى موقع بين هؤلاء الذين هم مزعجين او مثيرين للمشاكل او مساعدين للغرباء الصاعدين لكن غير ممسكين بمفاتيح القرار،لان مجتمع التوازن القديم الذي نشا فيه ما عاد سائدا[٢٢].

فهناك الكثير من القضايا تصدر بشانها قرارات لا تعرض على الكونغرس او لجانه القوية ،مثل قرار دخول الحرب العالمية الثانية اتخذ بتجاوز الكونغرس،اذ يستطيع الرئيس استخدام سلطة الطواريء التنفيذية واعلان الحرب ثم يعرض الامر على الكونغرس كامر منتهي . والاتفاقية التنفيذية لها قوة المعاهدات ولاتحتاج الى مصادقة مجلس الشيوخ ، وقرار فورموزا في ربيع ١٩٥٥ تنازل فيه الكونغرس عن النقاش فيما يخص احداث و قرارات محاذية للحرب الى السلطة التنفيذية [٢٣].ولايعني التركيز على التفاعل في مستوى النخبة ان العلاقات العسكرية المدنية غير مهمة . في النهاية فان مدى القوة الممارسة من قبل الفرع التنفيذي في امريكا يعتمد على مدى الموافقة الشعبية على سياساتها ،فاذا اتبع الفرع التنفيذي سياسات غير مرغوب بها سواء للجيش او للعامة عندئذ سيلاحظ الفرع التشريعي ذلك و من المحتمل ان يعمل على اضعافها لان المعارضة في الكونغرس ستستغل القضية لاهدافها الحزبية الخاصة بها [٢٤]، وعليه تاخذ العلاقة بين الفرعين شكل المنافسة في تعاملهم مع العسكر.

التنافس بين الرئيس و الكونغرس في السيطرة على العسكر يتمثل في :

- التعيينات للعسكر من قبل السلطتين وادخالهم في الصراع بينهما: يحاول الكونغرس والرئيس زيادة نفوذهم عن طريق تعيين ضباط مؤيدين لوجهات نظرهم في الشؤون العسكرية وغلق الطريق امام تعيين هؤلاء المعادين لوجهات نظرهم ،وعندما تظهر قضية مهمة حول السياسة العسكرية يتم جر الضباط الى

(22) Ibid , P.224
(23) Ibid , pP.220,221
(24) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele, The Civil-Military Gap in the United States Does It Exist, Why, and Does It Matter?,RAND ARROYO CENTER,2007,P.30

الصراع بين السلطتين لاخذ هذا الجانب او ذاك ، فقد جعل فصل السلطات من المستحيل على الضباط الامريكان ان يكونوا مرتاحين في مهنتهم .[٢٥]

- سيطرة الكونغرس على العسكر :يسيطر الكونغرس على العسكر بوسيلتين ،الوسيلة المالية و وسيلة التحقيق .واحيانا تكون الوسيلة المالية غير مجدية ،اذ جعلت قلة الموارد اثناء الحرب العالمية الثانية الوسيلة المالية غير ذات جدوى ،و اخذت الادارة التنفيذية مسؤولية تحصيل الاموال وتوجيهها اثناء الحرب وتحولت قوةهذه الوسيلة من السلطة التشريعية الى التنفيذية واضطر الكونغرس للخضوع لهذا الامرفي وقتها ، وكلما زادت التخصيصات التي يحصل عليها العسكر قلت المعلومات التي يحصل عليها الكونغرس وقلت النقاشات حولها . فبينما كانت ميزانيات الثلاثينات العسكرية القليلة تناقش في ٤ ايام اوخمسة في مجلس النواب اصبحت ميزانية العسكر الكبيرة في اوائل الاربعينات تناقش ليوم او يومين .وهذا ليس لان الكونغرس لا يعتقد باهمية ميزانية الحرب كما هي اهمية ميزانية السلم ولكن لانه يعتقد انها ليست ضمن اهتماماته ،وان الجيش يجب ان يحصل على ما يريد وان التحقيق مع المؤسسة العسكرية اكبر من قدراته ، و هنا حصل الجيش على ما يريد من تخصيصات ،فمن اجل الفوز في الحرب كان لا بد للجيش ان يحصل على ما يريد حتى قيل ان الجنرال مارشال كان يحدد ميزانية الجيش[٢٦] .وتاثر دور الكونغرس بتغير الواقع الدولي ،فبعد حرب فيتنام ، تردد الساسة الامريكان في الدخول في حروب مفتوحة واقتصروا على ضربات سريعة في العراق في عهدي بوش الاب وكلنتون ،وفي نفس الوقت ادى انهيار الاتحاد السوفيتي الى اضعاف جمع التاييد لمزيد من الانفاق العسكري ، لذا في وقتها تمكن الكونغرس من تخفيض الميزانية المخصصة للدفاع من ٦٠٪ من النفقات الفدرالية الى ١٧٪ منها [٢٧] .

تتمثل الاداة الاخرى لسيطرة الكونغرس في سلطة التحقيق ،و تم تقييد هذا الحق بارادة الكونغرس نفسه فقد يكون هناك تخوف من الدخول في الامور التقنية للحرب وان تحول الى ارادة عامة بالابتعاد عن قضايا الاستراتيجية الكبرى . وكانت اللجنة الاساسية المختصة بمتابعة شؤون الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية مثلا ـ لجنة ترومان ـ قد دعمت العلاقات المدنية العسكرية وايضا التعبئة الاقتصادية و الانتاج للغرض الحربي .فهي لم تحقق و لا تعتقد بضرورة التحقيق في الاستراتيجية و التكتيكات العسكرية وانها ستدافع عن العسكر بوجه محاولات من افراد في السلطة التنفيذية للتدخل في هذا المجال ،ورغم دعمها للعسكر في ادارة الحرب الا انها دعمت السيطرة المدنية على الجبهة الداخلية والتعبئة الاقتصادية [٢٨].

(25) Samuel P.Huntington,op,cit, pP.183,184
(26) Ibid , pP.324,325
(27) Afterword by Alan Wolf,op,cit,p323
(28) Samuel P.Huntington,op,cit, P.325

- السلطة التنفيذية والعسكر: يحد هيكل النظام السياسي الامريكي من الاستقلالية و يفرض قيود على حرية الحركة في صنع السياسة لكل الفاعلين الاساسيين بضمنهم الرئيس .فمجرد كون الرئيس على قمة السلطة التنفيذية لا يعني بالضرورة ان لديه السلطة السياسية لاحداث تغيرغير محدود في السياسة .كما ان الرئيس لن يقترح سياسة تسير عكس اجماع الخبراء فيما يخص مسائل تخص خبرتهم ،و لن يكون من الحكمة بان يذهب الرئيس عكس اجماع العسكر عندما يتعلق الامر بالخبرة العسكرية خاصة اذا كان سيعتمد على السلطة الرسمية بشكل فردي .قد يستطيع الرئيس النجاح اذا تمكن من تحويل الراي العام و تشتيت اي معارضة في الكونغرس ، لكن غالبا تجاهل القوةغير الرسمية هي دعوة لفشل السياسة .وقد يؤدي التجاهل المتكرر للنصائح حول السياسة من خبراء معروفين في مجالاتهم السياسية الى تآكل سلطة الرئيس،لانها تثير اسئلة بين المشرعين والبيروقراطيين فيما يخص قابلية الرئيس على القيادة .ولدى الطبيعة التنافسية الشديدة للنظام السياسي الامريكي حل جاهز للمسؤولين الكبار غير القادرين على ممارسة سياسة فعالة، ذلك انها تضمن ان مثل عدم الفاعلية هذه سوف تستثمر من قبل المنافسين السياسيين و بالنهاية تؤدي الى استبدال فريق السياسة .[٢٩]

يمتلك الرئيس بحكم موقعه علاقة مختلفة عن الكونغرس مع العسكر فهو يرتبط بهم من خلال وزارة الدفاع و هيئة الاركان المشتركة ،ويحتاج التنسيق التفرقة بين الشؤون العسكرية والادارية الواقعة اسفل الرئيس مباشرة ، فالوزير مناط بالشؤون الادارية غير العسكرية ، وقائد الجيش يقوم بوظائفه العسكرية مباشرة تحت الرئيس .تبدأ سلسلة الادارة من الرئيس فالوزير فرؤساء المكاتب .في حين تبدأ سلسلة القيادة من الرئيس فقائد الجيش الى القوات المسلحة .ويميل هذا الامر الى اضعاف السيطرة المدنية ،لان نطاق سلطة العسكر هي الامور العسكرية ولكن بما ان قائد الجيش لديه اتصال مباشر مع الرئيس سيزيد مستوى سلطته و يجعله يشترك في الامور السياسية ،والرئيس مشغول بامور اكثر اهمية من التداخل بين السياسي و العسكري ، و بما ان الرئيس هو اعلى قمة القيادة العسكرية ما يعطيه الحق في التدخل والتخطيط والقيادة العسكرية المحترفة وهو المجال الذي لا يمتلك فيه كفاءة خاصة [٣٠] ،وبالتالي يحتاج الى من يساعده .

المفروض ان تكون رئاسة الاركان المشتركة اعلى الاجهزة التي تقدم النصيحة الاحترافية للحكومة والادارة الاحترافية للقوات المسلحة ،بالرغم من انها انشئت كاستجابة للحتميات العسكرية الوظيفية ،واصبحت هيئة الاركان المشتركة الى جوار الرئيس القوة الاكثر اهمية في ادارة الحرب[٣١]. وتتحدد مسؤوليات رئيس هيئة الاركان المشتركة في الفقرة ١٥٣ من المادة ١٠ من القانون الاساسي الامريكي كما تاتي من قانون نيكولاس

(29) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele,op,cit,P.23
(30) Samuel P.Huntington,op,cit, P.188
(31) Ibid ,P.318

غولدوتر- اعادة تنظيم وزارة الدفاع لسنة ١٩٨٦ - فهي تشمل التخطيط الاستراتيجي واللوجستي و التعبوي و الطواريء و التقييم الصافي لقوة الولايات المتحدة و الاعداء الاساسيين المحتملين ، وتعريف القادة القتاليين بالعيوب او النواقص والمتطلبات والبرامج والميزانيات ،وتطوير عقيدة للتدريب والتصرف المشترك و التقارير الدورية حول المهام والادوار المتغيرة وفقا لتغير بيئة التهديد [٣٢].

- وزارة الدفاع : يفترض انها الجزء الثاني من السلطة التنفيذية المسؤولة عن الشؤون العسكرية ، لا يختلف صنع السياسة العامة في مجال سياسة الدفاع كثيرا عن اي مجال اخر من صنع السياسة العامة ، فهي ايضا سياسة وتتضمن المساومة واي تغير مهم في السياسة يخضع للنقاش العام .فوزارة الدفاع الامريكية هي منظمة القطاع العام الاكبر الوحيدة ضمن الحكومة الفدرالية ، وهي ايضا اكبر منظمة متفردة في الولايات المتحدة ،ينبع هيكل وزارة الدفاع التنظيمي من رسالتها لاعداد القوات المسلحة . بما ان الحسابات و التنسيق اللذين يتم الاحتياج اليهما تكون كبيرة لتجهيز و خوض عمليات قتالية حديثة واسعة النطاق ، فان وزارة الدفاع تطورت للتعامل مع هذا التعقيد عن طريق تطوير اكبر من اي وقت مضى لتخصص وظيفي في الخبرة والمعرفة مع تقسيم للعمل والمسؤوليات ضمن هيكل هرمي .هذه السمات هي جوهر التنظيمات البيروقراطية .والفعالية العسكرية للقوات المسلحة للولايات المتحدة هي في النهاية ناتج للعمليات البيروقراطية للامن القومي التي تجعل صنع السياسة العامة لصالح الدفاع وتتضمن هذه العمليات البيروقراطية تفاعل الكادر المدني و العسكرية في مؤسسة الدفاع [٣٣].

وبمرور الوقت اضحت الوزارة تقوم - الى جانب دورها المختص بالشؤون العسكرية - اداة للحكومة في الشؤون الدولية،اذ لم تستطع الوكالات المدنية الامريكية مجاراة نمو وزارة الدفاع الامر الذي ادى الى عدم توازن في ادوات الحكم ولذلك عدم القدرة على تحقيق الاهدف الاستراتيجية.تواجد عدم التوازن هذا برغم الاعتراف واسع النطاق ان الاستقرار واعادة البناء لا يجب النظر اليها من خلال الاهداف القصيرة المدى اوالعمليات العسكري و انما ايضا كخطوة اساسية في دعم التنمية الاقتصادية المستقرة. بنفس الوقت نظام المساعدة الخارجية للولايات المتحدة الذي يقوده المدنيون ضعيف سياسيا وغير متماسك ومبعثر وبالنتيجة غير فعال في ايصال المساعدة التي تدعم الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى لذا قامت باخذ هذا الدور[٣٤]،وهنا يبرز دور

(32) John Garofano Deciding on Military Intervention: What Is the Role of Senior Military Leaders? , Naval War College Review , SPRING 2000, Vol. 53, No. 2 (SPRING 2000), pp. 64-40 , U.S. Naval War College Press , p.49, http://www.jstor.com/stable/44638302

(33) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele,op,cit,pP.20,21

(34) Frederick Barton, Noam Unger, Civil-Military Relations, Fostering Development, and Expanding Civilian Capacity,A Workshop Report, april 2009. CSIS PCR PROJECT AND BROOKINGS GLOBAL ECONOMY AND DEVELOPMENT,P.2

وزارة الدفاع والتي يحاول كل من المدنيين و العسكريين التنافس فيها.

- التفوق المدني في صنع القرار في مؤسسة الدفاع : لتجنب السيطرة العسكرية وضع شرط على وزير الدفاع و نائبه ان يقضيا ١٠ و ٧ سنوات بالتعاقب كمدنيين قبل ان يعينا.وحتى وزراء الصنوف على الاقل ٥ سنوات كمدنيين . ويجب ان ياتي مساعد وزير الدفاع للسياسة من الحياة المدنية رغم عدم وجود مدة زمنية محددة فيما يخص خدمته العسكرية[٣٥].
- العلاقة بين المدنيين و العسكر في وزارة الدفاع : يمكن تشبيه الوضع في وزارة الدفاع بالوضع في القطاع الخاص من خلال تشبيهه بالفصل بين المالكين والاداريين .من هذا المنظور فان الساسة وجماعات المصالح واخيرا المواطنين هم حاملي الاسهم في وزارة الدفاع و لديهم مصلحة في ان تخدم احتياجاتهم ولكن الوزارة نفسها تدار من قبل مدراء معينين و يعمل بها موظفون . مدراء المنظمات العمومية مثل وزارة الدفاع مقيدين في حركتهم من قبل حاملي الاسهم ـاصحاب المصالح ـ والاخيرون يمتلكون سلطة تدخلية كبيرة لتدقيق اداء المدراء.و تعد المخططات التنظيمية والاجراءات والسلطة الرسمية جزء من ممارسة النفوذ و السلطة ،فالقوة غير الرسمية هي مكون اساسي من العمليات البيروقراطية . اذ ان الرئيس و المدنيين المعينين من قبله لادارة المؤسسة الدفاعية لديهم السلطة الرسمية دستوريا و قانونيا ـ بناء على مبدا التفوق المدني في صنع القرار ومجموعة القوانين و التعليمات التي تنبع منه.اما سلطة الفاعلين العسكريين الاساسيين في نقاش سياسة الدفاع الامريكية فهي غير رسمية وتاتي من خبرتهم عندما يتعلق الامر بقضايا سياسة الدفاع ـوالاعتراف بخبرتهم من قبل المدنيين ـ كما تاتي من التقدير الذي يحوزوه بين العامة و بين قادة الراي ،والحلفاء الذين يمتلكونهم ضمن مؤسسة الدفاع و الكونغرس وقطاع الصناعة العسكرية والاعلام[٣٦] .

المطلب الثالث ـ السيطرة العسكرية

دور العسكر في البنتاغون:

نجد الادميرالات في البنتاغون اكثر من ضباط الاشارة ، والادميرال لن يقود رجال او يصبح وزيرا ، بل سيقرأ التقارير و يكتب ملخصات بها كمذكرات داخلية و يؤشر على الامور من حيث اهميتها وسرعة الاستجابة لها .و سيخدم في واحدة من ٢٣٢ لجنة وسيجهز المعلومات و الرأي لمن يصنع القرار، و يحمي بحرص موافقات من هم اعلى منه ،و سيحاول ان يسير وفق ما هو مطلوب منه. [٣٧]

وتشغل وزارة الدفاع قدر كبير من الميزانية الامريكية ما يؤشر عظم دورها ،لكن

(35) Mark R. Shulman,op,cit,P.31

(36) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele,op,cit,P.22

(37) C. WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf,op,cit, P.174

لا يعطي تحليل ميزانية الدفاع الحالة الحقيقية للجيش الامريكي بشكل كامل . تؤشر الارقام ان وزارة الدفاع الامريكية هي اكبر تنظيم في العالم ،فميزانيتها السنوية مثلا كانت ٥٧٨ بليون دولارلسنة ٢٠١٤ ،وتوظف قرابة ٣ مليون شخص ،و تمتلك او تشغل ٥٥٧ الف منشاة في الولايات المتحدة وحول العالم وبقيمة عقارية اكثر من ٨٠٠ بليون دولار .و من اجل ان تنظم و تدرب و تجهز الجيش الامريكي، هذه الوكالة الفدرالية لديها نظامها المدرسي الخاص بها ونظام ادارة الرعاية الصحية ، و سلاسل محال الخضراوات ،و تدير نسختها الخاصة من فيديكس و امازون ، و تطور وتشتري اكثر التكنولوجيات تعقيدا [٣٨]، فهي اشبه بدولة صغيرة داخل الدولة .

تتالف العمليات البيروقراطية ضمن وزارة الدفاع من عدد لا يحصى يوميا من القرارات والتفاعلات التي تتضمن المدنيين و العسكر .وهناك اختلاف بين الفاعلين المتعددين من مدنيين و عسكريين في وجهات النظر يعود الى ولاءاتهم التنظيمية فيما يخص المصلحة الوطنية ودور القوات المسلحة في المساهمة في الامن القومي و طبيعة مساهماتهم نفسها .تؤدي المساومة المستمرة بين هؤلاء الفاعلين الى تعدد القواعد الارشادية للسياسة التي تحدد تخطيط الدفاع وتقرر تطور القوات المسلحة .ويضع تنوع ادوات المراقبة حدود على تصرف البيروقراطية والانجراف في السياسة عن القواعد الارشادية لها اثناء التطبيق ، نتيجة لذلك كل المشاكل العسكرية هي في النهاية سياسية .فالمدراء المدنيون في وضع سياسي قوي بما فيه الكفاية لضمان تفوق قرراتهم ـ في جميع مراحل صنع السياسة ـ لكن اذا افتقد المدراء المدنيون للدعم من الرؤساء ـ الرئيس ،مجلس الشيوخ ،مجلس النواب ـ لتصرفاتهم ،فان اي تغيير في وزارة الدفاع سيبدو تدريجي طالما يستطيع العسكر اللجوء الى الرؤساء المعارضين للتغييرات من اجل تاخير او اعاقة التغيير [٣٩]عبر نظام المساومات المعروف في النظام الامريكي.

التداخل المدني العسكري في السلطة التنفيذية : هناك انواع من العلاقات التنفيذية العسكرية المدنية بين الرئيس و الوزير و قيادة الجيش ، النمط التوازني يعطي للرئيس وظيفة سياسية بحتة ـ تقرير قضايا السياسة العليا و الاشراف العام على المؤسسة العسكرية ، اسفل منه هناك الوزير ايضا شخصية سياسية مسؤولة عن المنظمة العسكرية باكملها . واسفل منه تنقسم الهرمية الى مكونات ادارية عسكرية ،فهناك الضابط المحترف الاعلى المستشار العسكري للوزير، وبالطبع هناك قائد الجيش . يخضع قائد الجيش الى الوزير والاخير بدوره يخضع للرئيس ، و لكن و لا يمارس اي من الرئيس والوزير قيادة الجيش فالاخيرة تتوقف عند مستوى قائد الجيش .و يخضع للوزير ايضا الموظفيين الاداريين ـ عسكريين كانوا ام مدنيين ـ الذين يديرون التجهيز غير العسكري والنشاطات المالية و اللوجستية للادارة . يميل هذا النمط المتوازن للتنظيم

(38) American Enterprise Institute and The Foreign Policy Initiative , STATE OF THE US MILITARY A DEFENSE PRIMER , Foreign Policy Initiative (2015) ,P.3, https://www.jstor.org/stable/resrep07406,

(39) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele,op,cit,pP.22,23

الى زيادة الاحترافية العسكرية و السيطرة المدنية ،فالمسؤوليات المدنية و العسكرية متمايزة بشكل واضح ،والعسكري يخضع للمدني، الرئيس والوزير ينظمون الامور السياسية ،وقائد الجيش ينظم الامور العسكرية، والكادر الاداري في الوزارة ينظمون الشؤون الادارية .[٤٠]

لايسهل الدستور الامريكي وجود نمط مستقر متوازن للعلاقات التنفيذية العسكرية المدنية ،تميل سلطة الرئيس كقائد اعلى لدفع الهيكل التنفيذي باتجاه اما النمط التنسيقي او العمودي اي اما يعمل على التنسيق مع المدنيين او العسكريين او ان يتبع اسلوب التسلسل الاداري .و مصالح قائد الجيش تدفعه للسعي لوصول مباشر للرئيس و ايضا اشراف عام على كل من الجوانب العسكرية و الادارية لادارته . الوزير من جانب اخر يحاول الحفاظ على وصول حصري للرئيس ووجود عدد من المرؤوسين الذين ينقلون اليه الاخبار .لا الوزير و لا قائد الجيش يحققان هدفيهما بشكل كامل .يميل مستوى و نطاق السلطة العسكرية لان يكون مرتبط بشكل عكسي .والخيار امام الوزير اما ان يقتطع من وزارته من قبل راس عسكري يشرف على الاوجه العسكرية و الادارية ،او ان يسلم الجانب العسكري الى رئيس محترف الذي يديم علاقة قيادة مباشرة مع الرئيس [٤١].

وقد ظهر مجلس الامن القومي كقوة مدنية اضافية وتزداد قوتهم ونفوذهم مع زيادة الثقة المعطاة لهم من قبل الرئيس ،واحيانا يلجا المسؤولون المدنيون في مجلس الامن القومي الى ما يراه الجيش سوء ادارة. وعندما يشعر اعضاء مجلس الامن القومي بالقلق من تاثير او حتى اقل قدر محتمل من الانحراف عن الهدف، يستطيعون ان ياخذوا عاتق المبادرة متولين ادوار قادة مدنيين بدلا من منسقين، فعن طريق لقاءات مباشرة وبث مباشر لفيديوهات مراقبة والاتصال الفوري مع القادة التكتيكيين والادنى منهم يسمح لموظفي البيت الابيض بمراوغة المستويات العليا من البيروقراطية العسكرية .ويصف اكثر من قائد عسكري اثناء العمليات العسكرية كيف ان قيادته قد فرضت عليها مهام كثيرة من كادر مجلس الامن القومي و التي غالبا ما تجاوزت البنتاغون .وعندما يكون القادة العسكريين عادة غير مرتاحين لنشر معلومات لعمليات او الاستشارة بشكل غير رسمي ،عندئذ يميلون للطلب من كادر مجلس الامن القومي لان يمروا بطلبهم عبر القنوات الرسمية للمهام ، و هذا يعني ان يقوم الرئيس بتكليف وزير الدفاع الذي بدوره يكلف القائد الحربي في سلسلة لما يمكن ان يكون طلبات صغيرة للمعلومات .ويدرك ضباط اخرون ان مثل هذه العملية الرسمية قد تستغرق وقتا اطول مما يستغرقه كادر مجلس الامن القومي قبل الذهاب الى اجتماع داخلي مع مستشار الامن القومي او الرئيس ،و بدلا من ذلك يقررون ان يقدموا افضل نصيحة عسكرية لديهم . المخاطرة هنا انهم سيتقدمون على اي حوار او تحليل يحدث في البنتاغون [٤٢]،اي ان هناك تجاوز لسلطة البنتاغون من قبل مجلس الامن القومي ، ولابد من تذكر ان الجيش الامريكي اخذ

(40) Samuel P.Huntington,op,cit, pP.186,187
(41) ibid, P.189
(42) Janine A. Davidson, Emerson T. Brooking and Benjamin J. Fernandes, The Problem With Military Advice. In : Mending the Broken Dialogue-Military Advice and Presidential Decision-Making, Council on Foreign Relations (2016),Pp.29,30 https://www.jstor.org/stable/resrep05759.7

يمارس ادوار مختلفة عن الدور الاساسي الذي انشيء من اجله مثل عمليات الاغاثة او فض النزاعات و غيرها ما يعني تغير ادوار قادته .

- تغيردور القادة العسكريين الكبار مع تغير دور الجيش :لا يتحمل الجيش المسؤولية الفردية او الاساسية لنوعية العملية الكلية لصنع القرار ،وللقادة العسكريين الكبار دور مهم في هذه العملية ،وتضع تطورات القضايا الامنية القادة العسكريين الكبار في ادوار جديدة غير مالوفة لديهم . اذ اخذوا يُستخدمون في مواجهة الارهابيين وفي مهام الاغاثة و غيرها واخذت تبرز قضايا مثل التوازن بين الادوار المعلوماتية و بين ادوار الدعم و هنا قد يضطر القادة الى التنازل وحتى الاستقالة . وبما ان الجيش اخذ يطلب منه التخلي عن دوره التقليدي في خوض الحروب قد ينتقل الجيش من الدور السلبي المتمثل في تقديم الاستشارة الى دور التوصية بعمل معين او تدخل معين على اخر، وقد يفضل القادة العسكريين التحول نحو دور معلوماتي او استشاري [٤٣]،ما يعني زيادة دورهم السياسي.
- زيادة الدور السياسي للعسكر :اصبح الجيش اكثر تسيسا و استقلالية، تؤشر هذه الملاحظة اولا ان رئيس هيئة الاركان اصبح قوة سياسية لكنها غير منتخبة . ثانيا ان استيلاء العسكر على صنع قرار الامن القومي يتم دعمه من قبل عدد متزايد من الضباط و الضباط المتقاعدين الحاصلين على تعيينات مدنية عالية المستوى. وتم تعزيزهاتين الفرضيتين لان المهنيين العسكريين اصبحوا اكثر تسيسا و حزبية ذلك ان صنوف الضباط ، الذين بمرور الوقت اصبحوا يتطابقون مع الجناح المحافظ للسياسات الامريكية ممكن يحلوا بعض الازمات السياسية المستقبلية عن طريق اعطاء الرئاسة الى المرشح الجمهوري على اساس انه بعمل ذلك فقط يمكن منع كارثة امنية [٤٤].

ومنذ تشريع قانون غولدوتر ـ نيكولاس لاعادة تنظيم وزارة الدفاع لسنة ١٩٨٦ ، تمتع رئيس هيئة الاكان المشتركة بمكانة قوية ومستقلة بشكل متزايد على انه الصوت الموحد المتحدث بالنيابة عن القوات المسلحة .فرؤساء اركان كاريزماتيين مثل ـ كولن باول و مايكل مولن ـ كانوا قادرين على اتباع اهداف السياسة عن طريق اللجوء بشكل مباشر الى الى قيادة مجلس الشيوخ او النواب او الى الرئيس . هكذا احيانا قد يتفوقون على وزراء دفاعهم و حتى الرؤساء في المنافسة لرسم سياسة الجيش ،فقد كان الجنرال باول قادرا ـ بسبب تمتعه بقاعدة قوة مهمة ـ على اقناع الرئيس كلنتون بمذهبه الاستراتيجي ـ المسمى باسمه ـ بتفضيلات من بينها الحد من التدخلات وفقا للظروف حيث تستطيع الولايات المتحدة ان تمارس قوة مبالغ فيها ، هذه المناورة تجعل القيادة المنتخبة ذات قدرة اقل اهمية لتحديد سياسة الامن القومي من العسكر [٤٥].

وقد سيطرة العسكر على المراكز المدنية في وزارة الدفاع والمؤسسات شبه

(43) John Garofano,op,cit, P.42
(44) Mark R. Shulman,op,cit,pP.23,24
(45) Mark R. Shulman,op,cit,P.24

العسكرية: شغل ضباط الجيش المراكز المهمة المختارة للقيادة المدنية للجيش والمؤسسات شبه العسكرية في وزارة الدفاع و مجلس الامن القومي و مجتمع المخابرات. قبل ١٩٨٠ ، كانت القيادة المدنية في وزارة الدفاع غير عسكرية بشكل كبيرو.كان لدى ١٧ ٪ من هؤلاء المسؤولين ما لايقل عن ٥ سنوات من الخدمة العسكرية . منذ ١٩٨٠ تغيرت الارقام بشكل كبير، اصبح ربعهم لديه ١٥ سنة خدمة،و ٤٤ ٪ لديه ٥ سنوات، وهذا التغيير مثير للقلق لان هؤلاء المسؤولين مشبعون بالثقافة والاراء العسكرية نظرا لانهم امضوا وقت طويل في المهنة العسكرية ، مثل هذه الاراء ليست خطا ولا متدنية لكنها مختلفة عن المنظور المدني الذي يفترض به وضع السياسة . و بالمثل هؤلاء ذوي الخلفية العسكرية قد يمتلكون افضليات بيروقراطية ـ مثلا التواصل مع اشخاص في الخدمة بطرق تمكنهم من الاتصال بشكل افضل ـ والتي تعطيهم افضلية عملياتية بيروقراطية على المدنيين و بالذات في مجال حيث المتعينين المدنيين ينقلبون بسهولة و يحتاجون وقت طويل للفهم وللتنفيذ . فضلا عن الزيادة الكبيرة في اعداد المهنيين العسكريين الذين يقودون المؤسسات الاخرى المتعلقة بالامن مثل مجلس الامن القومي ووكالات المخابرات . في البداية ولمدة اربعة عقود بعد انشاء المركز سنة ١٩٤٧ ، خدم المدنيون كمستشارين للامن القومي ، ففي السنوات التي تلت تعيين الرئيس كيندي لـ ماك جورج باندي ، اشخاص مهمين مثل والت روستو وهنري كيسنجر زبجينو بريجنيسكي اعطوا سيطرة مدنية ذات معنى لمؤسسة الامن القومي . لكن مع تعيينات الرئيس رونالد ريغان تغير الامر سواء لكولونيل البحرية ربرت ماكفارلاند و من ثم اللواء البحري جون بونديكستر ومن ثم كولن باول ،و من بعده الرئيس جورج بوش الاب بشكل مشابه عين الفريق في الجيش برينت سكوكروفت ،و استمر النمط بالتصاعد مع تعيين الرؤساء لضباط في الخدمة لرئاسة مجلس الامن القومي ولشغل المواقع الاساسية في وكالة المخابرات المركزية و ايضا مؤخرا للعمل كمدراء للمخابرات الوطنية ،وهناك نمط مماثل يسود في وزارة الدفاع . وبعد انشاء منصب مساعد وزير الدفاع للمخابرات ـ المنصب الجديد يقع بعد مساعد وزير الدفاع المدني في القسم الاعلى للوزارة ، المتولي الاول للمنصب فقط كان مدنيا ـ ستيفن كامبون ـ و خلفه جنرال متقاعد جيمس كلابر من القوة الجوية . اذا استمر هذا التحول الى العسكر لن يعمل مساعد الوزير كمحاسب مدني على عمليات المخابرات الهائلة العدد التي تديرها وكالة استخبارات وزارة الدفاع او وكالة الدفاع للامن القومي ـ كلاهما تحت قيادة عسكري في الخدمة ،و سينظر الى العالم وفق ذات المنظور المهني الذي ينظر اليه جنوده .وعندما يترك البنتاغون للحديث مع مستشارالامن القومي الذي يعينه الرئيس ستستمرالمحادثة بنفس الطريقة ـ طالما كان المسؤول رجل عسكري ، جنرال متقاعد سيتحدث الى جنرال اخر متقاعد من نفس الرتبة .واذا اجتمعا سوية لاعطاء استشارة للرئيس بالتاكيد سيحتاج لان يسمع راي مستشاره للامن القومي و هوغالبا جنرال متقاعد [٤٦]،اي ان الرأي العسكري هو السائد.

(46) Ibid ,pP.25,26,27

المبحث الثالث
زيادة الدور المدني للعسكر

المطلب الاول: تغلغل العسكر في الحياة المدنية

خلال العقد الذي تلى الحرب العالمية الثانية تنوعت مصادر التهديد للامن الامريكي في حدتها ، واصبح لا يمكن اغفال الدور الامريكي كمشارك اساسي في السياسة العالمية و بدت الحرب الباردة و كانها مكون اساسي من العلاقات الدولية ، و هنا كان لابد للولايات المتحدة ان تمتلك قوة عسكرية اكبر مما كانت عليه قبل ١٩٤٠ ،واصبحت الاعتبارات العسكرية مهمة في السياسة الخارجية الامريكية ،واستمر العسكر والمؤسسات العسكرية بممارسة دور وسلطة مؤثرين ما جعل العودة للتوازن السابق للعلاقات المدنية العسكرية غير ممكن [٤٧]، واخذ الجيش يتغلغل في الحياة المدنية بشكل متزايد .

التعاون بين العسكر و النخبة الاقتصادية : مع زيادة الدور الحكومي في الاقتصاد زاد دور العسكر في الحكومة .بينما خلال الحرب العالمية الاولى دخل العسكر الدوائر العليا السياسية و الاقتصادية فقط بشكل مؤقت للطواريء ،ولكنهم لم يدخلوا بشكل حاسم الا اثناء الحرب العالمية الثانية ،فنظرا لطبيعة الحرب الحديثة كانوا مضطرين لفعل ذلك سواء ارضوا ام لا كما كانوا مضطرين لدعوة رجال ذوي قوة اقتصادية الى الجيش .لانه ما لم يحضر الجيش في قرارات الشركات القابضة لن يكونوا ضامنين ان تنفذ برامجهم ، و ما لم يعرف رؤساء الشركات القابضة شيء عن الخطط العسكرية لن يكونوا قادرين على الانتاج الحربي ،و هكذا ينصح الجنرالات رؤساء الشركات القابضة وبالمقابل ينصح الاخيرون الجنرالات.[٤٨]

والنتيجة التداخل بين العسكري والمدني ،فقد تم وضع الجهاز الحاكم للولايات المتحدة للتعامل مع التفاعلات الداخلية لكنه لم يمتلك هيئات وتقاليد للتعامل مع المشكلات الدولية ، وفي ظل هذه الوضعية نمت نخبة القوة ،في تحويل اقتصاد الولايات المتحدة الى اقتصاد الحرب الدائمة زائدا اقتصاد الشركات الكبرى .فالراسمالية الامريكية في جزء منها هي راسمالية عسكرية ، وتعتمد علاقة الشركات الكبيرة بالدولة على تطابق المصالح بين احتياجات العسكر والشركات التي يحددها كل منهما . اذا هو تطابق مصالح بين العسكر و الشركات ويخضع لهما الساسة .فمن يخطط للمجهود الحربي هم مدراء الشركات و العسكر وليس الساسة .اذا العلاقات بين الثلاثة : الراسمالية العسكرية للشركات الخاصة توجد في نظام ديمقراطي رسمي و ضعيف يحتوي نظام عسكري لكنه سياسي في تطلعه وسلوكه. في القمة هناك من يسيطر على الوسائل الاساسية للانتاج و من يسيطر على الوسائل الجديدة الموسعة للعنف وتراجع السياسي المحترف مقابل

(47) C. WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf ,op,cit,P.196
(48) ibid P.186

ارتقاء رؤساء القابضات والعسكر المهنيين[٤٩].واصبحت المراكز العليا جدا مثل وزارة الخارجية و الدفاع يشغلها اشخاص بروابط قوية مع الشركات الوطنية الكبرى في امريكا .و لم ينجذب هؤلاء الى هذه المواقع بسبب المال ،فعادة يكسبون فيها اقل مما يكسبونه في القطاع الخاص ،و انما فهموا ان ادارة وكالة المخابرات المركزية او ان تكون وزير للمالية يعطي نفوذ كبير على الاتجاه الذي تاخذه الدولة ، ويضع القادة السياسيون اجندة مفضلة لطبقتهم اكثر مما قد يكون جيد لوطنهم ككل. وقد قال الرئيس السابق لجنرال موتورز والذي كان وزير دفاع وقت رئاسة ايزنهاور انه ما كان جيد لشركته فهو جيد ايضا لامريكا ،عندها صدم الناس ، اليوم يعتبر التصريح ملائم حتى و ان كان غير مطروح لتوجيه العلاقة بين الحكومة و رجال الاعمال [٥٠].

رات النخبة الاقتصادية اهمية امساك العسكر بالسلطة لانها تدرك انها قد تفقد احتكاراتها التي حصلوا عليها عندماارتقى الجيش ،وهنا سعى كل من العسكر ومدراء الشركات لتجنب ذلك . فالتعاون العسكري الاقتصادي يتمثل في ان الجيش يطلب والاقتصاد ينفذ ،و منها اخذ الطلب العسكري يحدد شكل وسرعة اقتصاد الشركات ،ولزيادة الدمج وتبادل المصالح بين الطرفين اخذ الجنرالات والادميرالات يصبحون اعضاء في مجالس ادارة الشركات ، وقد وجد مدراء الشركات ان وجود العسكر ضروري ليس بسبب معرفتهم بالاقتصاد والصناعة لكن لانهم يعرفون افضل من غيرهم احتياجات الجيش و قواعده . هنا حدث تداخل بين الاقتصاد و الجيش بشكل كبير ،اذ تحول اقتصاد الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ليكون اقتصاد حرب دائمة ، وتحول البحث العلمي والتطور التكنولوجي اللذان دخلا الاقتصاد ليصبحا جزء من النظام العسكري الذي اخذ بدعمهما و اخذ البحث العلمي يتم توجيهه وفقا للاعتبارات العسكرية نظرا لان تمويله بالاساس من الجيش[٥١].

زيادة تاثير الشركات على الساسة :بما ان الشركات و العسكر اصبحوا متداخلين جدا مع الحكومة و لان كل منهم مؤسسات وطنية ، كان لا بد من السيطرة على السياسة .النوع الجديد من الاشخاص السياسيين الذين من المحتمل ان يصعوا الى اعلى المراكز السياسية سيكونوا هؤلاء الذين كانوا على صلة قوية مع الجنرالات و رؤساء مجالس ادارات الشركات .اعتقد ميلز في وقته ان الساسة يجب ان يعتمدوا على وسائل الاعلام ،والوصول الى الاعلام مكلف . لكن حتى ميلز لم يتنبا كيف ان الترشيح سيكون مكلفا بعد ذلك .اصبح التلفزيون عامل في الحملات السياسية الى درجة كبيرة جدا ،واضحت الحملات اطول وهناك مشاركين اكثر واكثر تنافسية من السابق .و للاشتراك في حملة دائمة من اجل منصب ما على الساسة ان يصبحوا جامعي تمويل في كل الوقت ،ومن اجل تمويل جهودهم يحتاجون الى هؤلاء الذين يتمكنون ان يدفعوا لهم .وتبقى اتحادات العمل مصدر مهم لهذا التمويل وخاصة بالنسبة للديمقراطيين . الساسة من كلا الحزبين المتنافسين يجدون معظم تمويلهم من الشركات ،وعندما تقدم الشركات هذه الاموال لا تكون

(49) Ibid , P.239
(50) Afterword by Alan Wolf,op,cit,pP.316,319
(51) C. WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf,op,cit, Pp.188,189

طبعا بسبب الحس بالواجب الوطني ، فهناك قائمة من الامور التي ترغب الشركات ان تقوم بها الحكومة من اجلها و قائمة من الامور التي لا ترغب ان تتدخل الحكومة فيها . لا يعني هذا ان الشركات تعطي اموال مع اعتقاد واضح وحاسم بان الساسة سوف يشرعون قوانين لصالحهم ،لكن بسبب من ان السياسة مكلفة جدا فان الشركات في كل الاحتمالات تمتلك سلطة اكبر على رجل الكونغرس مما كان في السابق ، وواخذ رجال الكونغرس يحتاجون الى العسكر لذا اصبحوا وديين جدا معهم لانهم اصبحوا عامل قوة في دوائرهم الانتخابية [٥٢]،وهكذا فالمصالح متبادلة .

مع هذا تناقص وجود العسكر في قيادة الشركات الـ٥٠٠ الغنية ،فقد كان الضباط ممثلين بشكل كبير بين رؤساء مجالس الادارة للشركات الـ٥٠٠ الغنية بنسبة ٤و٨٪ مقارنة بتمثيلهم في السكان بشكل كبير اذ يصل الى ٣٪ . مع ذلك و بالرغم من هذا التمثيل الكبير فان نسبة قدامى المحاربين في هذه الادوار قد تناقص بمرور الزمن ،فقد وجد المكتب الوطني للبحث الاقتصادي سنة ٢٠١٤ ، انه في سنة ١٩٨٠ ٦٠٪ من رؤساء مجالس الادارة للشركات الكبرى المملوكة للقطاع العام كانوا قد خدموا في الجيش ، سنة ٢٠١٤ تقلص هذا العدد ليصل الى ٢و٦ ٪ لكن يبقى وجودهم مهم [٥٣]،و تبقى علاقات العسكر مع بقية المجتمع مهمة ايضا في الولايات المتحدة.

المطلب الثاني ـ العسكر ومدى علاقتهم و اندماجهم بالمجتمع و انعكاس هذا سياسيا

يتسم الانقسام العسكري المدني بفجوة واسعة جغرافية وديمغرافية وثقافية واجتماعية بين الشعب وهؤلاء الذين يخدمون في الجيش، حاليا فقط ١و١ ٪ من الشعب يخدم فعليا او احتياط في الجيش الامريكي او كمدنيين في وزارة الدفاع .و بشكل مماثل فقط ٧٪ من الشعب هم من قدامى المحاربين تقريبا ٢٢ مليون من اصل ٣٢٠ مليون . تعكس هذه النسب عدد من الظواهر بضمنها اضمحلال جماعات الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة و حرب فيتنام ،وانتهاء التجنيد الاجباري ، ونمو سكان الولايات المتحدة مقارنة بحجم الجيش .هذه الانماط من المحتمل ان تستمر خالقة انقسام اكبر واوسع بين المجتمع الامريكي و بين هؤلاء الذين يخدمون في الجيش .بمرور الوقت تناقص عدد قدامى المحاربين في المجتمع بشكل كبيرمن ٣٥ ٪ من الرجال سنة ١٩٩٠ الى ١٦ ٪ من الرجال سنة ٢٠١٤ .و عند اخذ كل السكان بنظر الاعتبار ـ الرجال و النساء ـ فان نسبة السكان مع الخدمة العسكرية تتناقص من ١٧ ٪ سنة ١٩٩٠ الى ٨ ٪ سنة ٢٠١٤ [٥٤].

ويؤثر هذا في التآلف الاجتماعي مع القوات المسلحة فلم يعد هناك عدد كبير

(52) Afterword by Alan Wolf,op,cit,pp.326,327,323

(53) Phillip Carter, Amy Schafer, Katherine Kidder and Moira Fagan,op,cit,P.3

(54) Phillip Carter, Amy Schafer, Katherine Kidder and Moira Fagan , LOST IN TRANSLATION The Civil-Military Divide and Veteran Employment, Center for a New American Security (2017),p.2, www.jstor.org/stable/resrep06125

منهم في الخدمة وذلك مع تناقص واضح في الاجيال منذ تحول الجيش الى التطوع سنة ١٩٧٣ .فبينما تقريبا ٦٠ ٪ من كبار السن ابلغوا بوجود شخص من العائلة في الجيش ، نزل هذا الرقم بشكل حاد لهؤلاء تحت الاربعين ،فقط ٤٠٪ من الذين ابلغوا بوجود رابط عائلي ،و بالنسبة لمن هم تحت الثلاثين ٣٣٪ فقط منهم لديهم ارتباط عائلي مباشر بالجيش .تشكل فجوة التآلف تحديات امام فهم الخدمة العسكرية بين المدنيين اوما يسمى بالكفاءة الثقافية العسكرية،فهناك ضعف في الفهم حول مايتضمه نمط الحياة العسكرية [٥٥].

انعكست هذه الفجوة في المجتمع على الكونغرس ايضا ،اذ تناقص تمثيل قدامى المحاربين في الكونغرس من ٢و٧٥ ٪ من السيناتورات في الكونغرس رقم ٩٠ (١٩٦٧-١٩٦٩) و٨٠٪ من النواب في الكونغرس ٩٤ (١٩٧٥.١٩٧٧) الى التمثيل الحالي بـ ١٨٪ في الشيوخ و ٢٠ ٪ في النواب .و النتيجة كانت زوال قدامى المحاربين من طبقة القيادة السياسيةعلى المستوى الوطني و كذلك تنحية التمثيل الواضح للسكان من قدامى المحاربين على المستوى الوطني ، يعمق قلة تواجد لقدامى المحاربين في السياسات الوطنية من الانقسام المدني العسكري و ايضا ما يعني ان هناك عدد اقل من قدامى المحاربين انفسهم يحددون التشريع و السياسة التي تؤثر في قدامى المحاربين [٥٦].

ففي الكونغرس الخامس والتسعين مثلا لـ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ،هناك ٧٧٪من اعضاء غرفتي المجلس لديهم خلفية عسكرية . اليوم ، فقط خمس النواب والشيوخ هم من قدامى المحاربين ، لذا الدعم للجنود قبل و اثناء و بعد خدمتهم لا يحصل بسهولة .بهذا الخصوص الرواية التاريخية للولايات المتحدة هي ايضا في حالة تقلب، فمن جانب يفتخر الامريكان برئيسهم الاول جورج واشنطن و هو جنرال خدم في الجيش ، والامريكان ايضا فخورين بحقيقة انه قاتل فعليا من اجل حرية امتهم .لذا فان دور الجيش في المجتمع الامريكي تم البدء به وقت نشاة الامة ، ومن جانب اخرلم يعد من المسلمات ان تكون للساسة انفسهم خلفية خدمة فعلية في القوات المسلحة ،اذ تضاءلت الخدمة العسكرية في الاهمية كنقطة قفز نحو مهنة في السياسة [٥٧]، لكن هذا لا يمنع من ان يحاول العسكر مواجهة السيطرة المدنية والتعامل معها.

(55) Phillip Carter, Amy Schafer, Katherine Kidder and Moira Fagan,op,cit, P.2
(56) Ibid ,op,cit,P.3
(57) Elmar Sulk, AN ANCHOR IN SOCIETY: THE IMPORTANCE OF SOLDIERS AND THEMILITARY IN THE USA, in : ARMY AND SOCIETY, Gerhard Wahlers(ed), Konrad Adenauer Stiftung (2014/8),Pp.13,14 https://www.jstor.org/stable/resrep10100.4 op,cit,P.14

المبحث الرابع
تعامل العسكر مع السيطرة المدنية (الرئيس و الكونغرس):

يقبل الجيش الامريكي السيطرة المدنية لكل من الكونغرس والرئيس ولكن يعطي نصيحة الغرض منها الحفاظ على استقلاله المهني و المؤسسي ، لكن في استخدام القوة يُعطى الجيش عادة مجال واسع من الحركة فيما يخص صيغ و شروط مثل هذا الاستخدام [٥٨].

ويوافق ضباط الجيش الامريكي ضمنا عن طريق عدم معارضة سياسة الفرع التنفيذي على مساندة القرارات الرئاسية حول الميزانية واستخدام القوة ، لكنهم ايضا يجب ان يقروا بالتزام لاعطاء اراءهم الشخصية البديلة كرد على الكونغرس.على اية حال يجب ان يعترف الضباط ان الكونغرس كمؤسسة يمارس سيطرته باهتمام اقل بتفضيلات الجيش من الاهتمامات السياسية لاعضائه كافراد ولجانه . لذا فان سيطرة الكونغرس على الجيش تتاثر كثيرا بالتبعات السياسية ـ لما اسماه هنتغتون بالتبعات الهيكلية او الداخلية و التي هي على الضد من التبعات الاستراتيجية .و عندما يتفق الرئيس مع الكونغرس ينصاع الجيش وعندما يختلف الاثنان يميل الجيش لمساندة الفرع الذي يفضل اراءه هو و لكن ليس الى حد عدم الطاعة المباشرة للاوامر الصادرة عن القائد العام . يفترض بضباط الجيش ان يشركوا الكونغرس بارائهم و لايجب ان يصور ذلك على انه حيلة يراد بها التملص لاضعاف السلطة المدنية على الجيش [٥٩].

يستخدم العسكر تكتيكات سياسية عدة للتاثير في مثل هذه الحالات مثل : تصريحات صحفية، مقابلات تلفزيونية للمسؤولين العسكريين الكبار ، مناقشات القنوات الخلفية مع قادة الكونغرس ، خطب عامة تناقش الاستراتيجيات السياسية و العسكرية ، نشر دراسات تدعم اراء الجيش او الصنوف ، الشهادة في الكونغرس او رأي خبير يعطى في برامج الاخبار الوطنية من قبل الضباط المتقاعدين حديثا [٦٠]،فهذه وسيلة يستخدمها الجيش لايصال صوته او عدم رضاه ، لكن هذا لا يمنع خضوعه .

المطلب الاول ـ سبب خضوع العسكر

الجيش كجماعة فرعية في المجتمع الكبير و كاداة لحكومة بعينها يدير مصادر قوة كبيرة ، موارد قوة عادة تفوق تلك للحكومة ، وهذا يثير سؤال لماذا العسكر يجب عليهم ان يتبعوا ما يتم طلبه منهم من قبل المدنيين ، و هنا يكمن ما يطلق عليه فيفير بالتحدي المدني العسكري ، و الذي هو حول توافق بين ان جيش قوي بما فيه الكفاية يفعل كل مايطلبه المدنيون منه ،ومع جيش يخضع بما فيه الكفاية لفعل فقط ما يسمح به المدنيون له بفعله .وهذه مشكلة : كيف نضمن ان وكيلك يحقق ارادتك خاصة اذا كان وكيلك لديه اسلحة ولذا ممكن ان يتمتع بقوة قهر اكبر منك .اي كيف يستطيع مجتمع وبفعالية ان

(58) Mackubin Thomas Owens, WHAT MILITARY OFFICERS NEED TO KNOW ABOUT CIVIL-MILITARY RELATIONS,op,cit, P.71
(59) Ibid , pP.71,72
(60) Dayne E. Nix,op,cit,p.91

يديرعلاقاته مع هؤلاء المناط بهم امنه . هذا هو اساس السيطرة المدنية على العسكر لانها تقع ضمن منظوراوسع للعلاقات المدنية العسكرية [٦١].احد نتائج المشاركة المتزايدة للجيش في الحياة السياسة كان زيادة الاهتمام حول قابلية الجانب المدني من الحكومة في الحفاظ على سيطرة فعالة على الجيش .وزاد الاعلام من اهمية الموضوع بتاكيد الحديث على دور العسكر و العلاقات بين الطرفين ،فمثلا تعرض المجمع الصناعي العسكري لهجوم اذ ذكره الرئيس ايزنهاور في خطابه الوداعي سنة ١٩٦١ ، و كان هناك تخوف من العقلية العسكرية [٦٢].

وفقا للطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الامريكي يحتفظ المدنيون بالتفوق على العسكر في صنع القرار في مؤسسة الدفاع الوطني الامريكية .اي ان التفوق المدني يتلخص في المبدا البسيط الذي تحدد فيه العملية الدستورية كيف ومتى يستخدم الجيش .تنبع نتيجتين من هذا المبدا ، الاولى انها تستبعد اساءة استخدام الجيش من قبل الاجنحة المدنية لتحقيق مصالحهم الحزبية والفئوية الخاصة .ويتضمن هذا ايضا ان المدنيين المسؤولين عن مؤسسة الدفاع يعاملون القوات المسلحة على انها مؤسسة وطنية مهمة وضمان المصالح التضامنية الاساسية للقوات المسلحة . الثانية انها لا تسمح للجيش لان يتعدى على سلطة المدنيين في القيادة .يتضمن هذا ان اعضاء الجيش يتبعون عن وعي توجيهات المدنيين لانهم موظفين مدنيين في مجال فريد و خاص للسياسة العامة.[٦٣]

والتوجه العسكري نفسه هو عائق داخلي اساسي للتعدي على القيادة المدنية ،وهو نتاج للتنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية .رسميا الضابط يقسم على الدستور الذي ينشيء مبدا السيطرة المدنية على القوات المسلحة ،وتعززعملية التعليم الرسمي لصنوف الضباط مبدأ ان المدنيين يقررون السياسة الدفاعية في الولايات المتحدة . وفي الجانب غير الرسمي نجد القوانين و القيود ضمن صنوف الضباط والتي تنشيء الحدود الملائمة على التعبير السياسي ضمن الجيش . مثلا التصويت يعتبر شكل مقبول من المشاركة السياسية و لكن الترشيح لمنصب سياسي اثناء وجود الشخص في الخدمة يعد غير مقبول ، تتطور هذه القوانين باستمرار و القوانين الحالية مختلفة عن تلك التي كانت قبل قرن .و تحولت القوانين الى قيد اكبر وتوجه لاسياسي .قبل قرن مضى ترشح بعض الضباط الامريكان في الخدمة لمنصب سياسي ،واخرون كانوا بشكل علني غير خاضعين لسلطات مدنية ـ تشريعية اوتنفيذية ـ مثل هذا السلوك غير مقبول حاليا في الولايات المتحدة[٦٤] ، لكن قد تضعف السلطة المدنية و تتآكل فما موقف العسكر منها .

يرى البعض ان السلطة المدنية يمكن ان تمر بحالة تآكل ،و تآكلها وفقا لكوهن

(61) Gerhard KümmelP. The Military and its Civilian Environment: Reflections on a Theory of Civil-Military Relations, Connections , Vol. 1, No. 4 (December 2002), pp. 82-63,Published by: Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes,pp.68,70 https://www.jstor.org/stable/2632296770/10.2307

(62) William H. Robinson Jr, AN ELEMENT OF INTERNATIONAL AFFAIRS--THE MILITARY MIND, Naval War College Review , November 1970, Vol. 23, No. 3 (November 1970), pp. 15-4,Published by: U.S. Naval War College Press,P.4, http://www.jstor.com/stable/44641159

(63) Thomas S. Szayna... [et al. ,op,cit,P.15

(64) Thomas S. Szayna ... [et al.].op,cit,P.19

يؤدي لظهور علاقات مدنية عسكرية مسمومة والتي يفترض انها تهدم الامن القومي على الاقل بثلاث طرق :عن طريق شلل سياسة الامن القومي ، وعن طريق اعاقة او تدمير قابلية الولايات المتحدة للتدخل في الازمات الخارجية او ممارسة قيادة دولية ، و باضعاف ثقة الجيش كمؤسسة بقيادتها العسكرية الخاصة بها .وقد عمل الجيش بالضد من القيادة المدنية في العديد من المناسبات خلال العقدين الماضيين ،ويتضح ذلك بصيغ مختلفة سواء في تقليص العمل البطيء او التسريبات الى الصحف المصممة لتقويض السياسة او صناع السياسة الفردية . مثل هذه التصرفات كانت سائدة خلال رئاسة وليم كلنتون وخلال مدة تولي دونالد رامسفيلد وزارة الدفاع اثناء رئاسة بوش. تبنى مثل هذه التصرفات على ادعاء ان المدنيين يصنعون قرارات بدون وضع اهتمام كافي لوجهة نظر الجيش، ويؤدي هذا الى المبدا التالي للعلاقات المدنية العسكرية : الضباط عليهم التزام بعرض قضيتهم باقوى صورة ممكنة لكنهم لا يمتلكون حق الاصرار على ان تقبل نصيحتهم ،على اية حال هذا قد يكون سبب للانشقاق [٦٥] ،وعلى الضد من ذلك ممكن ان يستخدم المدني العسكري لمصلحته .

من وجهة نظر السياسي الحزبي يعد الادميرال او الجنرال المدرب جيداً اختيار ممتاز ومشروع للسياسة ، لان استخدامه الجيد يجعل من الممكن وضع السياسة العامة فوق النقاش السياسي الى مجال الادارة، كما قال دالاس رجل السياسة في دعم ترشيح الجنرال ايزنهاور للرئاسة ان هناك حاجة الى رجال ذوي قدرة على صنع قرارات كبرى . من جانب الادارة السياسية، في السابق كان يُعتقد ان رجال العسكر مفيدين لانهم يشكلون مجموعة من الرجال مدربين على مهارات تنفيذية كما انهم لا يمتلكون اي مصالح خاصة .و كان لغياب خدمة مدنية حقيقة التي تختار وتدرب و تشجع رجال المهنة دوره في جعل الاعتماد على العسكر مقبول ،فقد فشل الساسة في تحقيق وظيفتهم الاساسية في مناقشة السياسة العامة مختفين خلف الخبرة العسكرية المفترضة ،و فشل الاداريين الساسة في دورهم الصحيح في خلق خدمة مدنية فعلية ،و في ظل هذين الفشلين المدنيين ربح العسكر المحترفين الارتقاء[٦٦].

فلمثل هذه الاسباب تم جر النخبة العسكرية ـ و التي من المفترض ان اعضاءها غير معينين سياسيا او مسؤولين سياسيا ـ الى القرارات السياسية العليا .وما ان يدخلوا الساحة السياسية ـ بارادتهم او مترددين او غير عالمين ـ بالتاكيد سيتم انتقادهم ،ويصبحون محل للجدل السياسي و مثل اي فاعل سياسي هم معرضين للهجوم ،وحتى عندما يكونون موجودين علنا في السياسة يتم الهجوم على الجيش سياسيا ،في المجال الامريكي لعدم الثقة المدنية بالعسكر، كان الاخيرون دائما هدف مفيد للاستغلال السياسي [٦٧]، لكن هذا لا يمنع من وجود تداخل مدني عسكري في صنع القرار العسكري.

(65) Mackubin Thomas Owens , WHAT MILITARY OFFICERS NEED TO KNOW ABOUT CIVIL-MILITARY RELATIONS ,op,cit,pp.73,74
(66) C. WRIGHT MILLS With a New Afterword by Alan Wolf,op,cit, P.176,177
(67) Ibid , P.177

المطلب الثاني: التداخل المدني – العسكري في صنع القرار العسكري:

توجد مساحة واسعة تتداخل فيها الاستراتيجية والسياسة ،اذ قد يتخذ القائد العسكري الاعلى قرار وفق معطيات عسكرية بحتة ليجد انه يمتلك تبعات سياسية غير معلومة لديه ،وعندما تكون الحالة هكذا يجب ان تفسح اعتبارات الاستراتيجية المجال لاعتبارات السياسة . يجب ان يعرف العسكري ان العديد من القرارت التي يفترض بها انها عسكرية بحتة ، مثل اختيار مسرح الحرب ، تتضمن ابعاد سياسية ولذا يجب ان يقاد تبعا لذلك .وكما قال كلاوزفتز :»فن الحرب في اعلى درجات وجهات النظر يصبح سياسة ولكنها سياسة تحارب معارك بدلا من ان تكتب ملاحظات» .ويعمل القادة العسكريون الكبار في الدولة في هذا الوضع المتداخل من الاستراتيجية و السياسة ،لذا يجب تحذيرهم دائما من التبعات السياسية لمواقفهم العسكرية وان يكونوا قادرين على تقبل القرارات النهائية لرجل الدولة ، لذا عندما يطلب منهم صنع قرار يتضمن عناصر عسكرية و سياسية ، يجب ان يصوغ العسكري الحل عسكريا اولا ثم يبدل كما تكون الحاجة وفقا لنصيحة مستشاره السياسي[٦٨].واصبحت المؤسسة الدفاعية شبه عسكرية شبه مدنية اثناء الحرب الباردة ،اذ تعسكر المدنيون كما تسيس العسكر في البزة ،و امتزجت ادوارهم و وظائفهم عبر نظام امن قومي مرتبط بحروب متنوعة و متاثر بالتكنولوجيات الظاهرة حديثا ،يمثل بول ولفوونز نائب وزير الدفاع السابق المدني المتعسكر اذ لا يمكن تفريقه الا بصعوبة عن ادميرال او جنرال [٦٩].

كانت العلاقة بين العسكر وحلفائهم المدنيين غير سلسة وضعيفة ولكنها بمرور الزمن اصبحت افضل واوثق، ويبقى انه لصعود العسكر تبعات، فعسكرة امريكا في شكلها المتطور سوف تعني الانتصار في كل مجالات الحياة للرؤية العسكرية ، ولذلك تخضع لها كل طرق الحياة الاخرى [٧٠]. ومع التداخل يتصرف القادة العسكريون بالنيابة عن المدنيين ،كما يوجه المدنيون التحركات العسكرية ، كاشفين عن مجتمع شبه عسكري، شبه مدني، واضحت ملغمة ادوار ومهام الوكالات العسكرية والمدنية مع قادتهم و مدراءهم سمة معترف بها في الحياة السياسية الامريكية [٧١] ،الا ان عدم الاتفاق امر وارد فماذا يفعل العسكر عندها ؟

الضغط العسكري على المدني عند عدم الاتفاق :يلعب الممثلون العسكريون دور ثانوي في الاعداد للوثائق الاساسية للامن القومي ،ما يعني ان المدخلات العسكرية في مراحل انشاء و تصديق العملية السياسية ستكون ضعيفة. لكن اذا كان تقييم الخطر الموضوع من قبل المدراء المدنيين في وزارة الدفاع و المسؤولين الكبار في مؤسسة الامن القومي يختلف عن الموقف العسكري من القضية ، سيكون عدم الاتفاق ذي تاثير كبير على العسكر ،وقد يحاولون حينها حشد حلفائهم لادخال تغيرات في تقييم التهديد .اذا كان المسؤولون المدنيون غير موحدين ـ مثلا اذا نظر الكونغرس القضية بشكل مختلف

(68) Samuel P.Huntingon,op,cit,Pp.72,73
(69) Donald S. Travis,op,cit,P.10
(70) Afterword by Alan Wolf ,op,cit,P.316
(71) Donald S. Travis,op,cit,P.4

عن الرئيس ـ عندئذ التصديق على وثائق تقييم التهديد سيتم تاخيره و من المحتمل تبديله بشكل ما .لكن دور الجيش في تطبيق التوجيهات و تفسيرها في مجموعة من الوثائق والتوجيهات الداعمة ستوفر الارضية الرئيسة للجيش لاظهار عدم اتفاقه مع التقييم .وسيكون اعداد الوثائق الداعمة اكثر مثارا للخلاف من المعتاد ، او ان تطبيق التوجيهات قد لا يرقى الى روح ان لم نقل جوهر التوجيهات العامة للمدنيين ،و ستضمن المراقبة الفعالة لمثل هذا السلوك و منع انحراف السياسة كلف هائلة للرؤساء المدنيين بسبب من تعدد الوثائق الداعمة حول الموضوع المعني [٧٢]،وهي جزء من مسؤولية العسكر تجاه الدولة .

مسؤولية العسكري تجاه الدولة متعددة الاوجه ، الاولى ،لديه وظيفة تمثيلية لتمثيل مطالب الامن العسكري ضمن ماكنة الدولة،.اذ يجب ان يبقي سلطات الدولة على علم فيما يعتقد انه ضروري للحد الادنى للامن العسكري للدولة في ضوء قدرات القوى الاخرى .ويصعب تعريف الحد الذي يجب ان يستمر اليه في تمثيل وجهات نظره لذا يجب ان يعترف و يقبل بحقيقة ان هناك حدود .بشكل عام لديه الحق وعليه واجب تقديم وجهات نظره الى الهيئات العامة التشريعية و التنفيذية المسؤولة عن تقسيم الموارد بين الجيش و المطالب الاخرى . ثانيا ، لدى ضابط الجيش وظيفة نصح ،من اجل التحليل والابلاغ عن تبعات السياقات البديلة لتصرفات الدولة من وجهة نظر عسكرية . اذا كان قادة الدولة مثلا يقومون بدراسة ٣ سياسات محتملة ، فان العسكري لا يستطيع الحكم اي منها الافضل ، لكنه يستطيع القول ان السياسة الاولى يمكن تطبيقها بسهولة بتواجد القوات العسكرية الحالية، وان السياسة الثانية سوف تتضمن مخاطر جدية مالم تتضمن زيادة مهمة في القوة العسكرية ،وان السياسة الثالثة هي اكبر من القدرات العسكرية للدولة ليتم تطبيقها . ثالثا للضابط وظيفة تنفيذية لتطبيق قرارات الدولة فيما يتعلق بالامن العسكري حتى و ان كانت القرارات تتعارض بشدة مع وجهة نظرالعسكر .فرجل الدولة يضع الاهداف و يجمع الموارد وعلى العسكري تحقيق هذه الاهداف بافضل صورة ممكنة وهذا ما يطلق عليه علاقة الاستراتيجية العسكرية بالسياسة :التكيف العملي مع الوسائل المتاحة لاستخدام الجنرال لتحقيق الهدف المعني [٧٣]،لكن هذا لا يمنع تدخل العسكر في السياسة .

(72) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele,op,cit,P.34

(73) Samuel P.Huntington,op,cit, P.72

المبحث الخامس
التدخل العسكري في السياسة

هناك تخوف من اشتراك الجيش في صنع السياسة او رفض التطبيق عندما يتعلق الامر بهم . يدرك القادة العسكريون انهم لايملكون النية في الاستيلاء على السلطة او يلعبون دور بريتوري في السياسة ،ولكن حقيقة انهم يستطيعون ذلك هو احيانا مصدر للقلق،.فالمحترف العسكري مفيد و لكنه كائن غريب عن التيار الرئيس الامريكي ،فهو يلبس و يتكلم و يتصرف بشكل مختلف ،كما انه يساق بواسطة اهداف و قيم غير اعتيادية . لذا غالبا ما توجد خطوات لتعزيز الاتصال والتفاهم بين محترفي الجيش و التيار المدني الرئيس تتمثل في برامج التوعية، نظام الاحتياط ، التعليم المدني للضباط المكلفين وغير المكلفين ،الاشتراك العسكري في اغاثة الكوارث الداخلية . يؤكد من خلالها الجيش انه مفيد لكنه ليس الحلول الاخيرة لمشكلة التخويف غير المقصود .لذا فتعزيز صورة الانصياع للسلطات المدنية هي مهمة مستمرة لان لذلك تبعاته السياسية ،فالضرر حتى من الهمهمة بعدم الانصياع او عدم الاحترام اقل مما يصفه المؤرخ ريتشارد كوهان بـ الازدراء و التهكم المعبرعلنا حول الرئيس بيل كلنتون ضمن صنوف الضباط يحتاج الى سنوات كي يتم اصلاحه .[٧٤]وفضلا عن الخوف من تدخل الجيش في السياسة فان هناك تخوف من استخدامهم في الداخل . يظل العسكر يمثلون نقطة تخوف نظرا لامتلاكهم وسائل العنف وبالتالي ممكن ان يشكلوا تهديد للدولة و من هذا المنطلق يرفض استخدامهم في الداخل .

المطلب الاول: رفض استخدام الجيش في الداخل

لطالما شكك الامريكان بفكرة الجندي كضابط شرطة محلية ـ شك ينعكس في كل من الدستور والقانون الاساسي الفيدرالي .ذكرالكولونيل باتريك فينيغان الذين يتراس قسم القانون في الاكاديمية العسكرية الامريكية ان الجيش مصمم و مدرب للدفاع عن البلد بمحاربة وقتل العدو ، المجهول الهوية عادة ، وبدون حقوق فردية . وتدريب و مهمة و دور الجيش يختلف كثيرا عن الشرطة لذا لا يجب ان نرغب بان يتصرف الجيش كما لو كان قوة شرطة ،واظهرت التجارب انه عندما تترك امريكا هذا المبدا تكون النتائج كارثية[٧٥].

تفضيل تطبيق القانون من قبل المدنيين متجذر في التقليد الامريكي .يشيرالمؤرخ برنارد بيليان ان الجيل الذي حارب الثورة الامريكية يعتبران استخدام الجنود لحفظ القانون والامن هو تهديد كبير للحرية ،وخوف الامم ليس من الجيوش و انما من بقائها ، اذ تفقد الامم حريتها لان ضروراتها او طيشها سمح لجيش دائم ان يتم الاحتفاظ به بينهم .و قد عرفوا انه ما من حالة اسوا من العبودية سوا قوة عسكرية في اية حكومة من دون رادع

(74) O Douglas Johnson and Steven Metz,op,cit,Pp.10,11

(75) Gene Healy. Deployed in the U.S.A. The Creeping Militarization of the Home Front, Cato Institute (2003), https://www.jstor.org/stable/resrep04883, P.2, policy analysis,no.503,17 Dec2003,yP.2

وغير مسيطر عليها من قبل سلطة مدنية .(٧٦).

ولد العداء الامريكي نحو تطبيق قانون من قبل الجيش في النظرية السياسية الامريكية،وقد ذكر في تفاصيل قانون اعلان الاستقلال ضد الملك جورج الثالث : لقد ابقى بيننا ،في وقت السلم ،جيوش قائمة ،بدون رضا مشرعينا «. لقد اثر ذلك في جعل الجيش مستقلا عن ومتفوق على السلطة المدنية.لكن فيما بعد ،وبعد صراعات مرحلة اعادة البناء ، شرع الكونغرس قانون بوس كوميتاتوس ، الذي جرّم استخدام الجيش في تطبيق القانون ،اذ يعبر القانون عن الكراهية المتوارثة لدى الامريكان تجاه استخدام القطعات لاغراض مدنية (٧٧).

تشير جملة بوس كوميتاتوس الى سلطة القانون العام المعطاة للشريف كي يدعوا السكان المدنيين من الذكور في المقاطعة الى تطبيق القانون ، سن القانون من قبل الكونغرس سنة ١٨٧٨ والذي سمي قانون بوس كوميتاتوس ويمنع مسؤولي تطبيق القانون من استخدام الجيش الامريكي لهذا الغرض ،و يتالف القانون من جملة واحدة : ايا كان ، ماعدا في حالات و في ظروف مرخص بها بشكل واضح من الدستور او قانون من الكونغرس استخدام اي جزء من الجيش كبوس كوميتاتوس او تنفيذ القوانين سيعاقب عليه تحت هذا العنوان او يسجن ليس اكثر من عامين او الاثنان معا .(٧٨).

اقترح المسؤولون الكبار في الكونغرس وادارة بوش ، مراجعة او الغاء قانون بوس كوميتاتوس الذي يقيد قدرة الحكومة على استخدام الجيش الامريكي كقوة شرطة .وقال السيناتور الجمهوري جون وارنر رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ ان المبدا القانوني لبوس كوميتاتوس قد انقضى وقته ، وقد ردد وجهة النظر هذه الجنرال رالف اي ايبرهارت رئيس القيادة الشمالية التي تشرف على كل القوات العسكرية في الولايات المتحدة ،اعلن ايبرهارت : اننا يجب ان نراجع دائما امور مثل بوس كوميتاتوس ، اذا راينا انها تقيد ايدينا في حماية الشعب الامريكي (٧٩).

لكن تدخل الجيش في الداخل كانت نتائجه كارثية :خلال حرب فيتنام قتل الحرس الوطني اربع طلاب متظاهرين في جامعة كينت ،عندما بدا الحرس الوطني ـبدون طلقات تحذيريةـ باطلاق النار على جمهور المتظاهرين و وجرح ٩ اخرين وادى لشلل واحد منهم . وايضا مثّل التدخل العسكري سنة ١٩٩٣ في المواجهة بين وكالات الشرطة الفدرالية و بين مجتمع دافيديان برانج في تكساس اسوا ماساة في تاريخ تطبيق القانون . فالهجوم كان وفق النمط العسكري فقتل اكثر من ٨٠ مدني بضمنهم ٢٧ طفل .(٨٠).

واوضحت التجربة الامريكية في الاسابيع التي تلت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ان قانون بوس كوميتاتوس لا يربط ايدي الجيش في الاستجابة للارهاب ،و تدخلت القوات المسلحة الامريكية بكثرة في العمليات الامنية على الصعيد الداخلي وفقا لذلك، في شباط

(76) ibid, pp.3,4
(77) Ibid ,P.3
(78) Ibid , Pp.5.,4
(79) Ibid ,P.2
(80) Ibid , P.4

٢٠٠٢ مثلا عندما جابت هليوكوبترات البلاك هوك والاف القوات ساحل مدينة سولت ليك للاولمبياد الشتوي ،و اشار وزير الدفاع رامسفيلد انذاك: انه من المهم ملاحظة ان المسرح الاكبر بالنسبة للولايات المتحدة اليوم ليس افغانستان .في الحقيقة انها مدينة سولت ليك و ارجاءها .لدينا اناس كثر في المنطقة حول المدينة من اجل الاولمبياد اكثر مما لدينا في افغانستان. يعد استخدام رجال الحرس الوطني رمز لنهج مبسط مفرط للامن القومي يرى في الجيش الجواب تقريبا لكل تهديد ارهابي محتمل ،واستخدمت سلطات فلوريدا دبابة خارج مطار ميامي الدولي في عطلة عيد الشكر في ٢٠٠١ ،لكن ما فشل المسؤولين العامين في فهمه هو ان الجيش اداة فعالة لتدمير قوات الاعداء بشكل جماعي و لكن غير ملائمة للقتال على الجبهة الداخلية التي تتطلب مهارات وقائية وتحقيق اكثر دقة(٨١).

المشكلة مع مقترحات استخدام الجيش في الداخل هي ان نفس التدريب الذي يجعل من الجنود مقاتلين بارزين سيجعل منهم خطرين جدا كقوات شرطة .يوضح لورانس كورب مساعد وزير الدفاع في ادارة ريغان المسالة : الجيش مدرب على القتل لا على ان يتلو على المقبوض عليهم حقوقهم . لا احد يعرف افضل من المؤسسة العسكرية ، لذا فان البنتاغون قاوم بثبات دعوات لتمركز القوات على الحدود، مثلا في ربيع ٢٠٠٢ عندما دفع عضو في الكونغرس نحو عسكرة الحدود ، اثار مسؤولو البنتاغون احتمالية حادثة استخدام غير قانوني وربما مميت للقوة اذا كانت القوات مسلحة .اخبر مسؤول في البنتاغون الصحافة بانهم لايرغبون بفعل مثل هذه الاشياء ويفعلونها عندما تكون الملاذ الاخير لهذا دخلوا في هذه المهمة بتاريخ نهائي محدد و متطلبات محددة (٨٢).

التخوف الاكبر هو في حالة توسيع استخدام الجنود للمقاتلة في الحرب الداخلية على الارهاب لان هناك امور تتطلب السرية قد تصل الى المساس بحقوق الافراد العاديين ، ستعمل المصلحة العامة القاهرة في الشفافية الحكومية بالضد من الحواجز القانونية القوية مانعة اخفاء الحقائق عندما يتم جرح او قتل المدنيين .هذا الحاجز او المانع يسمى امتياز الدولة في السرية الذي يسمح للوكالات الفدرالية اخفاء المعلومات عن المحاكم الجنائية او المدنية عندما يكون لاظهار الدليل ان يفضح امور عسكرية ،و يجب الا تعلن، وذلك لصالح الامن القومي.تعطي المحاكم اقصى درجات الاحترام لتاكيدات السلطة التنفيذية بالامتياز بناء على المصلحة الوطنية ،فلن يفحص القاضي المستندات المطلوبة للتأكد من أنها تحتوي في الواقع على أسرار عسكرية خشية إجراء تحقيق قضائي أكثر من اللازم في ادعاء امتياز «الكشف بالقوة عن الشيء الذي كان من المفترض أن يحمي هذا الامتياز». اذا من خلال مراجعة ضيقة ترضي المحكمة نفسها انه حتى مع الضرورة الحتمية لمصلحة صاحب الدعوى تقتضي الاسرار العسكرية في القضية الا تتجاوز مطلب الامتياز . لكن احيانا حماسة القادة العسكريين للنصر قد تدفعهم لتصرفات خطرة بشكل كبير على المؤسسات الديمقراطية الحرة ، هذا النوع من

(81) Ibid , pp.5,6
(82) Gene Healy,op,cit, P.7

الحماس هو خطر جسيم عندما ينخرط الجيش في صراع مبرر ضد عدو شرير[٨٣]،وقد يتعرض الابرياء للخطر بدون قصد او ان ارتكاب الاخطاء وارد لذا يظل استخدام العسكر على الصعيد الداخلي يشكل خطر كبير على الديمقراطية و على العلاقات المدنية العسكرية والتي ممكن ان تؤدي الى خلافات بين الطرفين .

المطلب الثاني :الخلافات المدنية العسكرية و موقف العسكر منها

لم تضع الخلافات المدنية العسكرية الامريكية المدنيين بذاتهم امام العسكر ،بدلا من ذلك شملت هذه الخلافات جناح عسكري مدني ضد جناح عسكري مدني اخر .مثلا بعد الحرب العالمية الثانية اثار النقاش بين البحرية و بين القوة الجوية الامريكية التوترات العسكرية المدنية بخصوص القوة الجوية بعيدة المدى و بالذات القاذفات الاستراتيجية . آنذاك فضل الرئيس ترومان ووزير الدفاع لويس جونسون وعدد من اعضاء الكونغرس القاذفة الاستراتيجية صانعة السلام بي ٣٦ ،في حين تبنت البحرية ومؤيدوها في الكونغرس و الصحافة حاملة الطائرات العملاقة ،انذاك اخبر جونسون الادميرال ريتشارد كونيللي في ديسمبر ١٩٤٩ ان البحرية في طريقها الى الزوال وانه لايوجد سبب في امتلاك صنوف بحرية و مشاة بحرية ولن يكون هناك مزيد من العمليات البرمائية ما يذهب بمشاة البحرية وتستطيع القوة الجوية ان تفعل كل ما تفعله البحرية لذا لا داعي لها وهنا ثارالادميرالات وتم طرد الجنرال ماكارثر ،فقد شجع طرف عسكري متمثل بايزنهاور الرئيس ترومان في ابعاد ماك ارثر بينما دعمه جمهوريون في الكونغرس [٨٤].

وحدث ايضا اثناء انشاء قيادة الولايات المتحدة للعمليات الخاصة، رغم المعارضة الشديدة من الصنوف و مكتب وزير الدفاع ،فقد كان هناك تحالف بين مجموعة من الزمر ضمن وزارة الدفاع و بعض اعضاء الكونغرس الذين راوا ان اعادة التنظيم اعطت ثمارها .وظهر وضع مماثل في قضية صنف مشاة البحرية حول الطائرة البحرية اوسبري في ٢٢ فقد ثارت مع مشاة البحرية ومكتب وزير البحرية وبعض اعضاء الكونغرس الذين اصطفوا سوية ضد معارضين للامر ضمن مكتب وزير الدفاع [٨٥].

ويميل اشتراك العسكر في السياسة الى جانب الكونغرس لان يكون كبير و واضح في حيت الاشتراك العسكري في السياسة الى جانب الرئيس يكون حكيم و اقل ظهورا. بعض الادارات استخدمت الضباط ذوي الشعبية من اجل جمع دعم الكونغرس لمقترحاتهم العسكرية . من الصعب وضع خط فاصل بين الجندي الذي يعطي نصيحة احترافية للكونغرس لما تحتاجه البلد لحماية نفسها ، وبين الجندي الذي يقوم بالتشاور و الضغط مع الكونغرس من اجل الادارة . الدوران متمايزان نظريا لكنهما ممتزجين في الممارسة [٨٦]و تحول الجيش بمرور الزمن الى جماعة مصلحة كغيره من جماعات المصالح في الولايات المتحدة.

(83) ibid,Pp.12,13.14
(84) Mackubin Thomas Owens, Military Officers: Political without Partisanship,op,cit, P.93,94
(85) Ibid , P.94
(86) Ibid ,pP.180,181

تحول الجيش الى جماعة مصلحة: مع بدء الحرب الباردة تحول الجيش الى واحدة من جماعات المصالح ، تتنافس على التمويل الحكومي والدعم الشعبي .لم تكن ابدا وبشكل كامل الذراع المثالي غير السياسي للفرع التنفيذي ، فالجيش يزيد من خبرته و برستيجه و فائدته ليس فقط مع الرئيس و انما مع الكونغرس و الشعب الامريكي لضمان اهدافه .و يتنافس القادة العسكريون بشكل علني على التمويل و يستخدمون الاعلام و الشهادة في الكونغرس للضغط لتحقيق رؤيتهم فيما يجب ان تكون عليه الاستراتيجية والسياسة العسكرية الامريكية (٨٧) ،و بمرور الوقت اخذ الجيش يتحزب .

المطلب الثالث: التوجه الحزبي للعسكر:

يفضل العسكر بوجه عام او يميلون للاحزاب التي تتخذ مواقف تتوافق مع المصالح المهنية للجيش مثل اجور اعلى او نظام تسليح معين او اعتماد الانتقاء في الخدمة العسكرية وهذا التعامل يعكس المصالح الوظيفية للضباط .(٨٨).

وقد تزايد تحزب الجيش وتحوله الى جمهوري في معظمه ، لذلك فان انتماء الحزب الرئيس يؤثر في صحة العلاقات المدنية العسكرية(٨٩). بحلول التسعينيات كان معظم الضباط العاملين يعرفون انفسهم على انهم جمهوريين .اوضحت دراسة ان نسبة الضباط الذين يقولون انهم مستقلين قد تناقصت خلال ٢٠ سنة بينما تزايدت نسبة هؤلاء الذين يعرفون انفسهم على انهم جمهوريين . في ١٩٧٦ ،كانت الارقام٤٦٪ مستقلين و ٣٣٪ جمهوريين ، بعد عقدين من الزمن ٢٢ ٪ مستقلين و ٦٧ ٪ جمهوريين . و دراسة احدث عن قدامى المحاربين تظهر ان هؤلاء الذين يقولون انهم جمهوريون بقوا مستقرين نسبيا منذ التسعينيات الى وقتنا الحاضر من (٩٥و٣٦ الى ٠٦و٣٣)٪ببينما هبطت نسبة الديمقراطيين من ٠٣و٣١ الى ٥٥و١٨ ٪ و عدد المستقلين زاد في نفس المدة من ٥٩و٢٧ الى ٥٢و٣٩ ٪ . مع هذا وبوضع الميول السياسية جانبا لا يوجد اي دليل على ان التفضيل السياسي للضباط لديه اي تاثير على خضوع الجيش للدستور. وحتى مثل هذا القلق فشل في تاشير ان الجيش الامريكي كان اقل حزبية في التسعينات مما هو عليه في اي وقت اخر من التاريخ الامريكي ،بالتاكيد فكرة جيش غير متحزب ظهرت فقط عندما اخذ الجيش ينظر الى نفسه كحرفة في القسم الاخير من القرن التاسع عشر لكن قبل ذلك كانت الحزبية العسكرية متفشية (٩٠) .

قبل الحرب العالمية الثانية رفضت الاغلبية الساحقة من الضباط ان يصوتوا لان التصويت يتطلب منهم ان ينظروا الى انفسهم كمتحزبين من اجل ان يدلوا باصواتهم .بحلول ١٩٤٤ ربع الضباط الكبار صوتوا في الانتخابات الرئاسية و منذ ذلك الوقت اصبحت المشاركة السياسية شائعة . وجاءت الثورة الريغانية بتغيير كبير اخر ،اواخر

(87) Thomas Sheppard and Bryan Groves,op,cit,P.65
(88) Thomas S. Szayna ... [et al.]., Thomas S. Szayna, Kevin F. McCarthy, Jerry M. Sollinger, Linda J. Demaine, Jefferson P. Marquis, Brett Steele,op,cit,P.74
(89) Thomas Sheppard and Bryan Groves,op,cit,P.65
(90) Mackubin Thomas Owens, Military Officers: Political without Partisanship,op,cit, P.97

السبعينيات اكثر من نصف الضباط ذوي الرتب العليا كانوا يعرفون انفسهم سياسيا على انهم مستقلين والثلث فقط على انهم جمهوريين .سنة ١٩٤٨ اكثر من النصف عرفوا انفسهم كجمهوريين و ازدادات النسبة الى الثلثين سنة ١٩٩٦ و كان ٧٪ فقط ديمقراطيين .و زادت نسب التحزب ،وتعتقد صنوف الضباط الحالية انه مقبول الدفاع علنا عن سياسات عسكرية معينة ،فالسيطرة المدنية تناقصت وبالذات اذا كان المدني ينظر اليه على انه هش فيما يخص الدفاع الوطني [٩١].

يفترض ان النشاط السياسي الذي يتوقع من الضباط ان يمتنعوا عنه هو التحزب عبر محاولات الاحزاب السياسية استخدام الجنود ـ بضمنهم الضباط المتقاعدين ـ لدعم المرشحين لكن الواقع غير ذلك ،كما حدث اثناء الانتخابات الرئاسية ١٩٩٢ و ٢٠٠٠، او الانتقاد العلني من قبل ضابط لسياسة الادارة . انتقاد آدم وليم «فوكس» فالون لسياسة ادارة جورج بوش فيما يخص ايران ،و ثورة الجنرالات ضد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ،ومقابلة الجنرال ستانلي ماكريستال مع الرولينغ ستون ،وانتقاد روبرت سكيلز في الواشنطن بوست لسياسة اوباما في سوريا [٩٢] وغيرها هي امثلة على ذلك .

يمكن للجيش ان يربح بعض الافضلية قصيرة المدى من خلال الدخول في السياسة الحزبية ،لكن كلفة عمل ذلك هي عالية جدا ، لان الشعب الامريكي ينظر للجيش بصورة مختلفة بعده بعيد عن المصالح السياسية، لذا ممكن ان يتغير هذا اذا اخذ الناس يرون الجيش على غرار اي جماعة مصلحة اخرى او حزب سياسي يسعى لجمع الافراد الذين يتبواون المنصب وفقا لمطالب جمهور الناخبين عندئذ سيفقد الجيش ليس فقط مشروعيته في اعين الشعب الامريكي و انما ايضا قابليته على المساعدة في صياغة استراتيجية وطنية اذا كان يتصرف كما لو انه مجرد اتحاد قطاع عام[٩٣]،ويزداد الامر سوءا عندما يتم استخدام العسكري من قبل المدني اثناء الانتخابات .

المطلب الرابع استخدام المدني للعسكري ـ الحاجة الى الدعم العسكري في الانتخابات

منذ ان رشح الجنرال جورج واشنطن نفسه للرئاسة ،فهم الساسة وحملاتهم القيمة السياسية للخدمة العسكرية المتميزة. وقد ترشح الكثير من الرؤساء بناء على تاريخهم العسكري، وحاول العديد من الراغبين بالرئاسة فعل الشيء ذاته .والمرشحون الذين يفتقدون لسجل خدمة عسكرية ـ او ربما يمتلكون واحد يمكن ان يحتاج الى تلميع ـ عادة ما سعوا للحصول على تزكية او دعم من جماعات تتكلم باسم قدامى المحاربين . تم الماسسة للعملية بعد الحرب الاهلية ، عندما اصبح قدامى المحاربين و عوائلهم كتلة انتخابية كبيرة بما فيه الكفاية يتم التودد اليها . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،اصبحت احد سمات العملية الانتخابية ان يضع الساسة انفسهم بنفس الصف مع جماعات قدامى

(91) Mark R. Shulman,op,cit,P.28
(92) Mackubin Thomas Owens, Military Officers: Political without Partisanship,op,cit, P.98
(93) Ibid , P.99

المحاربين [٩٤].

في العقود الاخيرة ظهرت اشكال متنوعة لاستخدام المدني للعسكري،مثل مصادقات عالية المستوى لمرشحي الرئاسة من قبل افراد جماعات صغيرة من قدامى المحاربين الذين يرتبطون معا لهذا الغرض ، اذ يسعى المرشحون للحصول على موافقة سرية اوعلنية من قدامى المحاربين و المنظمات العسكرية ،مثل قدامى محاربي الحروب الخارجية ،او جمعية جيش الولايات المتحدة ، و قدامى المحاربين وعوائل الجيش لمساعدة اوباما ، قدامى المحاربين لرومني ، واهم من فيهم هم الجنرالات والادميرالات المتقاعدين، الذين تعطى رتبهم العالية اهمية كافية في وسائل الاعلام في تاييدهم لمرشح ما.،فرسالة مثل هذا التاييد واضحة و لا لبس فيها : «انا صوت عسكري واضح اتكلم بالنيابة عن الجيش و لاننا الجيش نثق بهذا الشخص لان يكون القائد العام يمكن لكم ان تثقوا به ايضا « [٩٥].

في انتخابات ١٩٨٨ رشح القائد البحري المتقاعد لقوات مشاة البحرية(بي اكس كيلي) الرئيس بوش الاب .وتزايدت التغطية الاعلامية لمثل هذه الترشيحات بشكل كبير بعد اربع سنوات عندما ايد الادميرال المتقاعد وليم كرو ـ رئيس سابق لهيئة الاركان المشتركة ـ و ٢١ ضابط اخر متقاعد مرشح الديمقراطيين بيل كلنتون ضد بوش والاخير هو بطل حرب ـ سعى كلنتون للحصول على التاييد نظرا لسجله بتجنب الخدمة العسكرية اثناء حرب فيتنام ـ ساعد التاييد المتحمس لكلنتون من قبل وليم كرو ،ومن اعلى الرتب الذين خدموا مع منافسه جورج بوش و صورة مجموعة من ضباط الجيش الكبار المتميزين الذين ايدوا ترشيحه ، ساعدت كلنتون في مواجهة الصورة التي رسمت له على انه قد تهرب من التجنيد اثناء حرب فيتنام .وقد واجهه بوش بدوره بترشيح من عسكر مؤيدين له ،واستمرت الدائرة واتسعت منذ ذلك الحين .و بحلول انتخابات ٢٠٠٠ ، جلبت مثل هذه الممارسة انتقاد من الباحثين في العلاقات العسكرية المدنية ،الذين اعتبروه خرق لتقاليد ابعاد صنوف الضباط عن التحزب.حتى ان البعض من الجنرالات المتقاعدين تذمروا ،وقامت الحملات الرئاسية لسنة٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ بجعل وجهات نظر ضباط الجيش المتقاعدين جزء اساسي من حواراتهم في ضرورة فوز مرشحهم و خسارة الاخر [٩٦]،وادى هذا زيادة التدخل العسكري بشكل عام في السياسة وصل الى قيام العسكر بانتقادات علنية و من ثم الى حدوث سوء فهم لدى الادارة الامريكية.

سوء فهم الادارة الامريكية

كانت هناك رغبة لدى ضباط الجيش ـ عادة المتقاعدين و لكن احيانا في الخدمة ـ في انتقاد الادارة علنا او السعي لتجاوز الرئيس و الذهاب مباشرة الى الكونغرس او

(94) James Golby, Kyle Dropp and Peter Feaver. MILITARY CAMPAIGNS: VETERANS' ENDORSEMENTS AND PRESIDENTIAL ELECTIONS, Center for a New American Security (October ,2012), https://www.jstor.org/stable/resrep06441 .P.6

(95) James Golby, Kyle Dropp and Peter Feaver,op,cit,P.6

(96) Ibid ,pP.6,7

الشعب الامريكي للتحشيد لقضيتهم . قد تجبرمثل هذه السلوكيات الرئيس على اتخاذ خيار ما او تجعله يشعر انه محاصر في بدائل قليلة،ولكن هذا لاينذر بتهديد بانقلاب او تقترح ان المرشح الرئاسي يحتاج الى مباركة الجيش للوصول الى البيت الابيض .ما تعنيه انه في هذه المرحلة العلاقة بين الرئيس والجيش متوترة بشكل خاص ،لكن هذا لا يعني ان تناغم العلاقات المدنية العسكرية مستحيل اذ يجب ان يوجه الرئيس اهتمام خاص لتاكيد سلطته في الوقت الذي يحقق فيه احترام متبادل مع صنوف الضباط .هذه حقيقة، لكنها لا تتحقق دائما فقد فشل بوش و اوباما في فهم وتقدير هذه الحقيقة وفاجأ نشاط بعض العسكريين الكبار كلا الرئيسين.، اذ انهما فشلا في الادارة الصحيحة لعلاقتهم مع الجيش وتركا الضباط يتخبطون مع تفويضات غامضة واستراتيجيات خاطئة وقلة الموارد الضرورية لاكمال المهام الموكلة اليهم [٩٧].

وهنا قد يتصرف الرؤساء بطريقة مختلفة مع العسكر الذين لا يتوافقون معهم ومنها ابعاد المدني للعسكري عندما لا يتوافق معه ، فترومان طرد ماكارثر لانه راى ان الجنرال لا يقدر بشكل حقيقي التبعات السياسية الاوسع للحرب التي كان يخوضها . في الحقيقة جميع الرؤساء بعد الحرب العالمية الثانية اتهموا هيئة الاركان المشتركة بالفشل في اداء مهامها في عملية السياسة .الرئيس كيندي كان غير راضيا بشدة عن النصيحة العسكرية التي تلقاها اثناء عملية خليج الخنازير بحيث انه استدعى الجنرال ماكسويل تايلور من تقاعده ليكون مساعده الشخصي ،ثم اختاره فيما بعد رئيس هيئة الاركان المشتركة . ليندون جونسون كان ايضا اكثر خوفا لما يعتبره قلة الابداع من جانب رؤساء الاركان اثناء حرب فيتنام .[٩٨]

ومع مغادرة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد منصبه،عبر البعض عن امله بان يعود الانسجام للعلاقات المدنية العسكرية الامريكية .اذ عمل خلف رامسفيلد روبرت غيتس الكثير من اجل تحسين المناخ العسكري المدني . لكن الاحداث اللاحقة ـ بضمنها قرار غيتس بطرد سكرتيرين في الخدمة و رئيس اركان ، والتوصية ضد اعادة تسمية رئيس هيئة الاركان المشتركة لولاية ثانية و لاجبار قائد قتالي على التقاعد [٩٩]، و كذلك عدم الموافقة العلنية على الاستراتيجية العسكرية بين الرئيس باراك اوباما والقائد على الارض في افغانستان الجنرال ستانلي ماكريستال وتسريحه اللاحق جعلت من الواضح ان العلاقات المدنية العسكرية الامريكية تبقى مليئة بالخلافات او المشاحنات ،وطبعا يلجا العسكريون الى وسائل مضادة للسيطرة المدنية مثل محاولة العسكري في السيطرة و استباق مناقشات السياسة او ابعاد انفسهم عن قرار يختلفون معه ،فقد يلجا الضباط المحبطين الى التسريبات فاضحين الامورالسيئة في الصحافة. بالنسبة للجيش حتى التهديد الضمني بالتسريب يستطيع ان يعمل كتهديد بفيتو مؤثر .موظف سابق عالي المستوى في مجلس الامن القومي في ادارة جورج بوش وصف كيف ان بوش قلق بشدة

(97) Thomas Sheppard and Bryan Groves,op,cit,P.65
(98) Douglas Johnson and Steven Metz,op,cit,P.5
(99) Mackubin Thomas Owens WHAT MILITARY OFFICERS NEED TO KNOW ABOUT CIVIL-MILITARY RELATIONS ,op,cit,P.68

من تدخل انساني محتمل لايقاف الابادة الجماعية المستمرة في دارفور ،على اية حال رفض المستشارون العسكريون مناقشة الخيارات العسكرية المحتملة الى ان تصل اليهم كمهمة رسمية ـ افترض المسؤولين المدنيين انه سيتم تسريب الامر فورا الى الصحافة ـ الا ان التفويض بالمهمة لم يات ابدا [١٠٠]،اذ عمل التسريب المفترض على منع الساسة من اتخاذ القرار بما لايتفق و توجهات العسكر .

(100) Janine A. Davidson, Emerson T. Brooking and Benjamin J. Fernandes .Civil-Military Friction and System Failure,in : Mending the Broken Dialogue- Military Advice and Presidential Decision-Making (a report) , Council on Foreign Relations (2016),, www.jstor.org/stable/resrep05759.8,Pp.28,29

الخاتمة

لايمكن القول بان تحليل العلاقات المدنية العسكرية الامريكية بالامر السهل ابدا ، فرغم مدنية الدولة الا ان للعسكر دور مهم فيها نظرا للدور الذي تمارسه الدولة نفسها كقوة عظمى على الصعيد العالمي ، فلم يكن لها ان تكون كذلك لولا امتلاكها قوة عسكرية هائلة في العدد والعدة ، وهذا العدد الهائل يخول المؤسسة العسكرية ممارسة دورسياسي كي تحقق مصالحها و متطلباتها التي تساعدها في تحقيق اهداف الدولة .

افتراض ان الحجم الهائل يخول بممارسة سلطة هو امر صحيح اذا كانت السلطة تتناسب طرديا مع الحجم ، و لكن السياقات الدستورية و القانونية الامريكية سعت لان تكون المؤسسة العسكرية تابعة على الصعيد السياسي فمهمتها تحقيق الاهداف التي يضعها السياسي وهو ما حصل بالفعل وساعد وضع العزلة الذي اتبعته الولايات المتحدة في تحقيق ذلك الى حين الحرب العالمية الثانية ،والتي تعد مرحلة فاصلة في الحياة السياسية الامريكية ،اذ دخل العسكر بحكم الامر الواقع في عملية صنع السياسة واستمر هذا النهج اثناء الحرب الباردة بشكل متصاعد وحصل ترابط بين النخبة العسكرية والنخبة الاقتصادية واخذا يسهمان سوية مع النخبة السياسية في صناعة القرار اي ان التداخل بين المدني و العسكري كان كبيرا هذه المرحلة .

وكان لحرب فيتنام دوره في تراجع العسكر عن الدور الواضح الذي يمارسونه في السياسة و لكن هذا لا يعني اختفاءه فهم جزء مهم من الدولة تمكن من ان يتغلغل في الاقتصاد و الاعلام و التعليم و مختلف اوجه الحياة لكنهم لم يسعوا لان يسيطروا بشكل مباشر على الدولة ، فطبيعة الحياة الليبرالية الامريكية ترفض اية سيطرة عسكرية ، فلن يقبل المجتمع ان يسيطر العسكر على الدولة ،فضلا عن ان المهنية او الحرفية العسكرية تجعل من العسكري المهني خاضع للسياسي و يظل يتبع الاوامر من سلطة مدنية عليا .

و يحصل التوازن بين المدني و العسكري عندما يستمر العسكري باتباع توجيهات المدني و في نفس الوقت يعمل المدني بالرجوع الى العسكري في الامور التي تخص عمله ، فرغم ان قرار الحرب مثلا سياسي الا ان من يخوض غمارها هو العسكري ،فلا بد من التعاون بين الطرفين لتحقيق الهدف السياسي من الحرب و في نفس الوقت تهيئة متطلبات هذه الحرب كي تحقق النتائج المرجوة منها . لكن هذا لايمنع من وجود احوال يحصل فيها شد وجذب بين المدني والعسكري ،وبالذات عندما يتم تجاوز العسكري من قبل المدني في الامور التي تتعلق بعمله والتي قد تهدد هذا العمل او يرى فيها العسكري استهانة بدوره عندئذ يلجا الاخير الى وسائل عدة للدفاع عن موقفه تصل الى حد الاستقالة و في المقابل يلجا المدني الى اقالة من يعتقد انه يشكل تهديد لسيطرته المدنية .

وتكمن المخاوف في الوقت الحاضر في محاولة استخدام الجيش في الداخل من قبل الادارة الامريكية و الذي من الممكن ان يشكل مستقبلا تهديد للسيطرة المدنية ، اذ قد يقف الجيش الى جانب جهة في الادارة دون اخرى خصوصا وان الكثير من الجيش يتطابق مع الحزب الجمهوري وهنا تكن مخاوف داخلية من ان يمارس دورا اكثر مما

هو مطلوب منه ، وقد يكون هذا صحيح ، لكن في الولايات المتحدة الكثير من الكوابح الداخلية التي تعيق مثل هذا الامر سواء دستورية او حتى تتعلق بمهنية الضباط انفسهم الذين يرفضون هذا الدور فضلا عن التقاليد السياسية التي سارت عليها الدولة منذ نشاتها ما يجعل المواطن العادي يرفض اي سيطرة عسكرية تهدد طبيعة الحياة المدنية و من ثم تهدد استمرارية الدولة كولايات متحدة امريكية .

وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية :

١. العقلية المدنية الامريكية عقلية ليبرالية ترفض كل ما يقيد الحرية ،وترغب بالسيادة المدنية على الشؤون العسكرية ،فالدور العسكري من وجهة نظرها محدد بحماية الدولة من اعدائها
٢. تنظرالعقلية العسكرية الامريكية الى العالم نظرة متشائمة من خلال امم متنافسة لا تتردد في دخول الحرب لذا لابد من الاستعداد دائما لمواجهة الاخطار التي يثيرها المدنيون الذين يقودون هذه الامم .
٣. تتمثل السيطرة المدنية بمؤسسة الرئاسة والكونغرس ،وتمتلك الادارة الامريكية متمثلة بالرئيس سلطات واسعة فهو القائد الاعلى للقوات المسلحة والذي يمتلك اصدار قرارات تنفيذية دون الحاجة للرجوع الى الكونغرس حتى في مجال اعلان الحرب،لكن الكونغرس لديه سلطات على العسكر يتمكن بوسطتها من تقييد حركتهم وبالذات في مجال الميزانية والموافقة على تعيين القيادات العسكرية والتحقيق ، لكن نظرا لان لجان القوات المسلحة في غرفتي الكونغرس غالبا ما تتكون من عسكر سابقين فلن يعملوا بالضد من مصلحة المؤسسة العسكرية .
٤. هناك تنافس بين الرئيس و الكونغرس في العلاقة مع العسكر فكل منهما يحاول تعيين اشخاص يميلون لجانبهم يستخدمون في الصراع بينهم ،وان كان الرئيس يمتلك ارتباط اكثر بهم عن طريق وزارة الدفاع او هيئة الاركان المشتركة .
٥. إن العلاقات المدنية ـ العسكرية في الوقت الحالي اكثر تداخلا مما سبق نظرا لتداخل العسكري و المدني في العمل ، اذ نجد ان العسكر اخذوا يتواجدون بشكل متزايد في المراكز المدنية في وزارة الدفاع او الوكالات الامنية و حتى في وزارة الخارجية ،و بالتالي يؤثرون في صنع القرار .
٦. يفهم الساسة ان العسكر هم اكثر كفاءة في المسائل العسكرية ، لذا يجب ان يستمع القادة المدنيون لضباط الجيش في الامور العسكرية البحتة واي تدخل مدني في القضايا العسكرية البحتة قد يثير المشاكل. ويدرك العسكر ان الساسة اكثر كفاءة في الشؤون المدنية ،لذا يجب ان يخضع العسكري للمدني في هذا المجال
٧. زاد الدور العسكري في الشؤون المدنية نظرا لزيادهم تغلغلهم في مؤسسات الدولة على اختلاف انواعها و بالتالي زاد تاثيرهم في صنع القرار في الولايات المتحدة ،فضلا عن زيادة ارتباطهم بالنخبة الاقتصادية و المؤسسات العلمية

بحيث اصبحوا يشكلون قوة لا يستهان بها في الدولة واصبح الاقتصاد الامريكي اقتصاد الحرب الدائمة .

٨. هناك استخدام للعسكري من قبل المدني لمصلحة الاخير مثلما يحدث في الحملات الانتخابية عندما يؤيد العسكر ـ المتقاعدون ـ مرشحا بعينه اعتقادا منهم انه الاصلح ما يفقد العسكر حيادهم المفترض

٩. وهو ما اخذ يميز الحياة السياسية الامريكية بشكل متزايد اذ اخذ الجيش يتحزب و اصبح اشبه بجماعة مصلحة تساوم و تفاوض لغرض تحقيق مصالحها .

١٠. يخضع العسكر للسلطة المدنية ، لكن اذا تدخلت السلطة المدنية في الشؤون العسكرية بشكل كبير بما يؤثر فيها عندئذ سيلجا العسكرللمقاومة ،وتاخذ مقاومتهم شكل مختلف ،فهم لا يستطيعون الانقلاب او حتى يفكرون به اصلا فمهنيتهم تمنعهم من ذلك ،اذ يلجاون الى التسريبات الى الصحافة او عن طريق استخدام وسائل الاعلام المختلفة لايصال وجهة نظرهم الى الجمهور الذي يشكل قوة راي عام ضاغط .

١١. لا تخضع الادارة الامريكية لضغط العسكر في كل مرة اذ قد تلجا الى تسريح المعارضين او احالتهم الى التقاعد و هو ما حدث اكثر من مرة .

١٢. هناك دائما تخوف من زيادة دور العسكر وحتى رفض لاستخدامهم في الداخل لمواجهة مشاكل بعينها سواء من قبل المدنيين او من العسكر انفسهم ،لان العسكري تم تدريبه على محاربة العدو واستخدام القوة القاتلة التي لا ينفع استخدامها مع المواطنين و التي تؤدي الى تشويه صورة العسكري ،فلا توجد رغبة لدى العسكر في العمل بمهام شرطة على الصعيد الداخلي .